

دراسات علمیه مُحَكَّمة تصدر أربع مرات فی السنة

کتاب دوری

۲۶

۲۰۰۴

العدد الثاني

المجلد السابع

رئيس التحرير

أ.د. محمود فهمی حجازی (القاهرة)

مدير التحرير

د. محمد أحمد خضیر (القاهرة)

نائب رئيس التحرير

أ.د. سعید حسن بحیری (عين شمس)

أ.د. عمر صابر عبد الجلیل (القاهرة)

المستشارون العلمیون

أ.د. جوزیف دیشی (ليون ۲) أ.د. عبده علی الراجحي (الإسكندرية)

أ.د. حسن حمزة (ليون ۲) أ.د. کمال محمد بشر (القاهرة)

أ.د. حمزة المزیني (الرياض) أ.د. مائتورد شويسدخ (أمستردام)

أ.د. رئیف جورج خوری (هيدلبرج) أ.د. محمد عونی عبد الرؤوف (عين شمس)

أ.د. السعيد محمد بدوی (الجامعة الأمريكية بالقاهرة) أ.د. عبد الفتاح البركاوی (الأزهر)

أ.د. فولفدیترش فيشر (ارلانجن) أ.د. صلاح الدين صالح (بنی سويف)

أ.د. كريم زکی حسام الدين (بنها-مصر) أ.د. إبراهيم بركات (المنصورة-مصر)

أ.د. محیی الدين عثمان (النیا-مصر) أ.د. محمد عبد الوهاب شحاتة (حلوان-مصر)

دار غريب

للطباعة والنشر والتوزيع  
القاهرة

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## علوم اللغة

دراسات علمية محكمة تصدر أربع مرات في السنة

كتاب دوري

مج ٧، ٢٤، ٢٠٠٧

© حقوق الطبع والنشر محفوظة ، ولا يسمح بإعادة نشر هذا العمل كاملاً أو أي قسم من أجزائه ، أي شكل من أشكال النشر أو استنساخه أو ترجمته ، أو اختراعه في أي شكل من أشكال نظم استرجاع المعلومات ، إلا بإذن كتابي من الناشر

قيمة الاشتراك السنوي

٨ جنيه مصرياً (داخل جمهورية مصر العربية)  
٨ دولاراً أمريكياً (خارج جمهورية مصر العربية شاملاً البريد)

سعر العدد

٢٠ جنيه مصرياً (داخل جمهورية مصر العربية)  
٢٠ دولاراً أمريكياً (خارج جمهورية مصر العربية شاملاً البريد)

أسعار خاصة للطلبة

المراسلات :

توجه جميع المراسلات الخاصة إلى

دار غرب للطباعة والنشر والتوزيع

ص ب (٥٨) الدواوين - القاهرة ١١٤٦١ - جمهورية مصر العربية

تليفون ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٤٢٢٤

## المحتويات

البحوث	الصفحة
أثر الحوار في المستويات اللغوية .....	٩
د. فكري محمد سليمان	
التناص بين القرآن الكريم والحديث الشريف .....	٩١
د. صبحي إبراهيم الفقي	
الألفاظ العامية المصرية في «شفاء الغليل» للخفاجي ، دراسة تحليلية تأصيلية .....	٢٠٣
د. فتح الله أحمد سليمان	



# أثر الجوار

## في المستويات اللغوية

د. فكري محمد سليمان

قسم اللغة العربية - كلية الألسن  
جامعة عين شمس

### مقدمة

للجوار أثر واضح في المستويات اللغوية ومنها: المستوى الصوتي،  
والمستوى الصرفي، والمستوى النحوي.

والفصل هنا بين المستويات اللغوية، جاء لغرض الدراسة، فالمستوى  
الصوتي لا ينفصل عن المستوى الصرفي أو النحوي، فالمستويات اللغوية  
تتنظم كلها في منظومة واحدة، تؤدي في النهاية إلى المعنى المنشود من  
التركيب.

فالحروف يُعبّر عنها بأصوات معيّنة، تتألف منها بنية الكلمات، ثم  
توضع الكلمات في نسق نحوي معيّن تحكمه القرائن والعلاقات، وينتج  
عن ذلك كله الدلالة المتصاعدة من الجمل.

فالمستوى الصرفي يعتمد اعتماداً كبيراً على نتائج المستوى الصوتي،  
وبخاصة في بابي الإعلال والإبدال، فالتغير الصوتي يتبعه بالضرورة تغير  
في بنية الكلمة من حيث حروفها وحركات هذه الحروف.



والمستوى النحوي (التركيبى) لا يتم بناؤه إلا بتضافر المستويين الصوتي والصرفي معاً، فمستويات اللغة نسيج متكامل يؤدي في النهاية إلى ظهور المستوى الدلالي الذي هو الغرض الأساسي من الكلام.

وتهدف الدراسة إلى بيان أثر الجوار في المستويات اللغوية الثلاثة: المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى النحوي.

ولم تتناول الدراسة أثر الجوار في المستوى الدلالي؛ لأن الكلمة إذا دخلت في تراكيب لغوية، اكتسبت دلالات متعددة بحسب السياق وظروف الكلام وملابساته. وهذه النقطة تحتاج إلى أبحاث متعددة.

ويتضمن هذا البحث النقاط التالية:

أ- المستوى الصوتي، وفيه تحدثت عن أثر الجوار في الإدغام، والقلب، والإبدال.

ب- المستوى الصرفي: ويتناول الحديث عن: المحاذاة بين الكلمتين، [الاتفاق في الوزن].

ج- المستوى النحوي: وفيه تحدثت عن أثر الجوار في الظواهر النحوية الآتية:

١- ظاهرة الإعراب .

٢- ظاهرة العامل .

٣- ظاهرة المطابقة في النوع .

د- الخاتمة: وتضم أهم نتائج البحث.

## ١- المستوى الصوتي:

إن أثر الجوار في المستوى الصوتي يشمل نقطتين هما:

**الأولى:** تتعلق بحركات بنية الكلمة المتجاورة، الضمة، والفتحة والكسرة.

**الثانية:** ترتبط بإدغام حرف في حرف آخر قريب منه، كما ترتبط بإبدال حرف من حروف الكلمة بحرف آخر، ليناسب حرفاً مجاوراً له في بنية الكلمة.

قد يتأثر الحرف في بنية الكلمة بحالة الحرف المجاور له في بعض الأحيان، سواء في نوع الحركة، أو في الإدغام، أو في الإبدال.

وقد تحدّث ابن جني في كتابه «الخصائص» عن الجوار فقال: الجوار «في كلامهم على ضربين: أحدهما تجاور الألفاظ، والآخر تجاور الأحوال، فأما تجاور الألفاظ فعلى ضربين: أحدهما في المتصل، والآخر في المنفصل. فأما المتصل، فمنه مجاورة العين للآم بحملها على حكمها. وذلك قولهم في صَوْم: صَيِّم؛ ألا تراه قال<sup>(١)</sup>: إنَّهم شبهوا صَوْم بباب عصى، فقلبه بعضهم. ومثله قولهم في جَوْع: جَيِّع... ومن الجوار في المتصل قول جرير: **لَحَبَّ الْمُؤَقِدَانِ إِلَيَّ مُؤَسَى<sup>(٢)</sup>**

(١) أي: سيويه.

(٢) وعجز البيت: وجعدة إذ أضاءهما الوقود، ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت، ٧٩٠/٢. وفيه يُروى: **أَحَبَّ الْمُؤَقِدَيْنِ إِلَيَّ مُؤَسَى**

... فإنه تصور الضمة- لمجاورتها الواو - أنها كأنها فيها فهمزها كما تهمز في أدور»<sup>(١)</sup> .

ففي النص السابق لابن جني يتبين مدى تأثير مجاورة حرف لحرف آخر، فعين الكلمة تجاور لامها، ونتيجة لهذا الجوار تتأثر العين كما تتأثر اللام، ففي قولهم صِيم بدلاً من صُوم، قلبت الواو ياء حملا على قلبها في قولهم عَصِي بدلاً من عَصُو، فاللام هنا قلبت ياء، فالتأثير بين لام الكلمة وعينها، يرجع إلى قرب الجوار بينهما.

وفي قول جرير السابق «المؤقدان» و«مؤسى» بهمز الواو، نجد أن ذلك الهمز أيضاً يرجع إلى تأثير الجوار بين الميم المضمومة والواو التالية لها. فقد أعطيت الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة «فهمزت كما قيل في وجوه: أجوه، وفي وقت: أقت»<sup>(٢)</sup> .

فجوار الواو للميم المضمومة ساعد على همز الواو، والواو المضمومة تهمز كما في قولهم أجوه بدلاً من وجوه.

ومن مجاورة العين للام بحملها على حكمها، ومن حمل العين لحكم اللام بسبب الجوار إجازتهم نقل حركة الإعراب إلى الحرف السابق لحرف الإعراب في الوقف؛ « نحو: هذا بكرٌ، ومررت بـبكرٍ، ألا تراها لما جاورت اللام بكونها في العين صارت كأنها في اللام لم تفارقها »<sup>(٣)</sup> .

---

(١) ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط. الثالثة

١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ٢١٨/٣ - ٢١٩ .

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب ٧٩١/٢ .

(٣) ابن جني، الخصائص ٢٢٠/٣ .

فقد انتقلت حركة الإعراب من لام الكلمة إلى عينها، والذي سوَّغ هذا التبادل الحركي بين الحرفين هو قُرب الجوار، وهو ما دفع أبو علي الفارسي إلى أن يقول: « قد يُؤخذ الجارُ بجُرمِ الجارِ »<sup>(١)</sup>.

ويبيِّن ابن جني قاعدة صوتية مقتضاها أن الحرف الساكن إذا جاور المتحرك صارت حركته كأنها فيه، ويعلل لذلك بجواز همز الواو في «الموقدين، وموسى». يقول: «ومن العرب من يقول في الوقف:

هَذَا عَمْرُوبٌ وَبَكْرٌ، ومررت بِعَمْرٍو وَبَكْرٍ

فينقل حركة الراء إلى ما قبلها. وإنما جاز ذلك؛ لأنه إذا حُرِّك ما قبل الراء، فكأن الراء متحركة»<sup>(٢)</sup>.

فانتقال حركة الإعراب إلى الحرف السابق خاص بحالة الوقف، أما في حالة الوصل، فيجب ثبات حركة الإعراب على لام الكلمة، يقول ابن جني في موضع آخر: «ألا ترى أن من قال من العرب في الوقف:

هَذَا بَكْرٌ، ومررت بِبَكْرٍ

فنقل الضمة والكسرة إلى الكاف في الوقف، فإنه إذا وصل أجرى الأمر على حقيقته، فقال: هذا بَكْرٌ ومررت بِبَكْرٍ»<sup>(٣)</sup>.

---

(١) ابن هشام، مسغني اللبيب ٧٩١/٢، السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م ٣٢٥/١.

(٢) ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاتة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م ٩٤/١.

(٣) ابن جني، سر صناعة الإعراب ١٧١/١.

فتأثير حركة الحرف في سكون الحرف السابق له، يرجع إلى قرب الجوار. ففي قول الشاعر:

أَيُّومَ لَمْ يُقَدَّرْ أُمُّ يَوْمَ قُدِّرْ.

يقول ابن جني: إن فتحة الهمزة كأنها في الراء الساكنة للجزم «لأنها قد جاورتها، فيصير التقدير كأنه «أَيُّومَ لَمْ يُقَدَّرْ أُمُّ» فتسكن الهمزة وقبلها الراء مفتوحة، فتقلب الهمزة ألفاً للتخفيف، فيصير التقدير: «يُقَدَّرْ أُمُّ» فتأتي الألف ساكنة وبعدها الميم ساكنة، فيلتقي ساكنان، فتحرك الألف لالتقاءهما، فتقلب همزة... وتفتحها لالتقاءهما، وكان الفتح هنا حسناً إتباعاً لفتحة الراء»<sup>(١)</sup>.

فمراحل التغيير بين حركة الراء وحركة الهمزة عند ابن جني في البيت السابق، مرت بالخطوات التالية:

لَمْ يُقَدَّرْ أُمُّ — لَمْ يُقَدَّرْ أُمُّ — لَمْ يُقَدَّرْ أُمُّ — لَمْ يُقَدَّرْ أُمُّ — لَمْ يُقَدَّرْ أُمُّ

وما ذهب إليه ابن جني في تفسيره السابق فيه تكلف واضح؛ لأنه يرى أن حركة الهمزة وهي الفتحة، انتقلت إلى الراء قبلها لمجاورتها، فأصبحت الهمزة ساكنة، فالتقى ساكنان الهمزة والميم بعدها، وهنا تحركت الألف لالتقاء الساكنين، فانقلبت همزة ثم تفتح إتباعاً لفتح الراء.

فابن جني يعود بعد كل هذا التفسير المعقد إلى الحالة الأولى التي كان

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب ٩٥/١.



عليها الكلام، وهي نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وهو الراء، وكان يكفيه أن يصف هذه الظاهرة الصوتية بإتباع حركة الراء لحركة الهمزة، أي بتأثير الحرف الثاني في الأول.

ويلاحظ أن هذا التأثير في كلمتين منفصلتين، إلا أن الجوار تم عن طريق تجاوز الحرف الأخير من الكلمة الأولى مع الحرف الأول من الكلمة الثانية.

وهناك تخريج آخر لبعض<sup>(١)</sup> العلماء، وهو أن الفعل «يقدر» مؤكد بنون التوكيد الخفيفة، وقد حذفت لضرورة الشعر، وبقيت الراء مفتوحة. ويرى ابن جني أن تفسيره السابق، وإن كان يتسم بالغموض أسهل وأسوغ من حذف نون التوكيد لأمرين:

«أحدهما: أن ذلك لم يأت عنهم في بيت غير هذا...»

الآخر: ضعفه وسقوطه في القياس، وذلك أن التوكيد في مواضع الإطناب والإسهاب، ولا يليق به الحذف والاختصار، فإذا كان السماع والقياس جميعاً يدفعان هذا التأويل، وجب إلغاؤه وإطراحه، والعدول عنه إلى غيره<sup>(٢)</sup>.

فاعترض ابن جني على الرأي السابق لبعض العلماء، وهو أن الفعل «يقدر» مؤكد بالنون الخفيفة، وحذفت للضرورة يرجع إلى:

أ- عدم النظر، بمعنى أن البيت السابق لم يتكرر، ولم يأت له مثيل.

ب- ضعف القياس؛ لأن التوكيد ينافي الحذف.

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب ٨٩/١.

(٢) المرجع السابق، ٩٧-٩٦/١.

وما ذهب إليه ابن جنّي لا يتفق مع المنهج الوصفي للظاهرة الصوتية، وقد اعترف هو نفسه بأن تفسيره يتسم باللفظ والغموض<sup>(١)</sup>.

ومن تأثير الحرف الأول في الثاني، وهو تأثير تقدّمي، قراءة ابن عامر «أُنْبِئُهُمْ»<sup>(٢)</sup> بكسر الهاء إتباعاً لكسرة الباء، مع عدم مراعاة الساكن بينهما، لأن الحرف الساكن - وهو هنا الهمزة - حازر غير حصين، فكأنه غير موجود، يقول ابن جنّي «وكأنّ كسرة الباء على هذا مجاورة للهاء، فلذلك كسرت، فكأنه على هذا قال: «أُنْبِئُهُمْ»<sup>(٣)</sup>.

فالسّاكن حازر غير حصين لضعفه، ومثال ذلك أيضاً كسر الضمير المسبوق بحرف جر، «فقد روى عن أبي زيد: مِنْهُمْ، وَمِنْهُ، وَمِنْكُمْ»<sup>(٤)</sup>.

بكسر الهاء والكاف إتباعاً لكسر الميم، مع وجود فاصل بينهما وهو حرف النون، إلا أنه حازر غير قوي، فلا يمنع من تأثير الجوار.

ومنه قولهم «مُتْنٌ» بضم التاء إتباعاً لحركة الميم، وهو تأثير تقدّمي، إذ الأصل «مُتْنٌ»<sup>(٥)</sup> بضم الميم وكسر التاء، ولم يعتد هنا أيضاً بالنون الساكنة.

ومن تأثر الحرف الأول بحركة الحرف الثاني، وهو تأثير رجعي ما جاء

(١) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ٩٦/١.

(٢) سورة البقرة / من الآية ٣٣.

(٣) ابن جنّي، المحتسب، تحقيق: علي النجدي ناصف، وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م، ٧٠/١.

(٤) المرجع السابق، ٧١/١.

(٥) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د. ت، ٩٥/٤.

على وزن فعيل وفعل مما كانت عينه حرف حلق، فتكسر فاؤه إتباعاً لكسر عينه، وذلك في لغة تميم مثل: شَعِير، وَرَغِيف، وَبَعِير، وَزَيْر، وَلِثِيم، وَسَعِيد، وَبَيْس، وَلَعِب، وَضَحِكَ<sup>(١)</sup>. ومنه قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿إِنَّ اللَّهَ نَعِمًا يَعْظُمُ بِهِ﴾ [سورة النساء: ٥٨]. بكسر العين إتباعاً للنون، ومنه كسر واو «وعيد» فقد حكى أبو زيد عنهم: الجنة لمن خاف وعيد الله<sup>(٣)</sup>.

ومن إتباع الحرف الأول لحركة الحرف الثاني، قولهم «مِتْن» بكسر الميم لمجاورتها التاء؛ لأن النون حرف ساكن، «وهي لخفائها وكونها غنة في الخيشوم حاجز غير حصين»<sup>(٤)</sup>.

ومنه أيضاً كسر الحاء إتباعاً لحركة اللام في كلمة «حليهم» في قراءة حمزة<sup>(٥)</sup> والكسائي في قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حَلِيهِمْ عَجَلًا جَسَدًا﴾ [الأعراف: ١٤٨].

وكذلك قرأ بكسر الحاء كل من يحيى بن وثاب وطلحة والأعمش<sup>(٦)</sup> وقرأ عبد الله ويحيى والأعمش وحمزة والكسائي<sup>(٧)</sup> كلمة «بكياء» بكسر

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م، ١٠٨/٤.

(٢) ينظر: ابن جني، الخصائص، ٣٣٦/٢.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ٣٣٦، ١٤٣/٢.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ٩٥/٤.

(٥) ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، ط الثانية ١٤٠٠هـ، ص ٢٩٤، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، د. ت، ٢٧٢/٢.

(٦) أبو حيان، البحر المحيط، دار الفكر، بيروت- لبنان ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م ١٧٦/٥.

(٧) المرجع السابق ٢٧٧/٧.

الباء إتباعاً لحركة الكاف في قوله تعالى: ﴿ إِذَا تَتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًا ﴾ [مريم: ٥٨] .

ويعد من التأثير الرجعي أيضاً كل فعل أمر ضمّت عينه في المضارع مثل: أخرج، وأنظر، وأسجد، وأشكر، فقد ضمت ألف الوصل إتباعاً لعين الفعل المضمومة، ليحدث التناسب الصوتي بينهما، مع الرغم من وجود فاء الفعل بينهما، فالجوار محقق لسكون الفاء، والساكن لا يمنع من إتباع الحركات لضعفه، وكذلك تضم ألف الوصل فيما كان ثالثة مضمومًا عند بنائه للمجهول مثل: أُستخرج، أُستعمل، أُنطلق .

يقول ابن جني في همزة الوصل: «واعلم أن هذه الهمزة أبدا في الأسماء والأفعال مكسورة، إلا أنها قد ضمت من الأفعال في كل موضع كان ثالثها مضمومًا ضمًا لازماً وذلك نحو: أقتل، أخرج، أنطلق بزيد، أُستخرج المال .

وحكى قطرب على طريق الشذوذ: اِقتل، جاء على الأصل، وإنما ضمّوا الهمزة في هذه المواضع كراهية الخروج من كسر إلى ضمّ، بناء لازماً، ولم يعتدوا الساكن بينهما حاجزاً، لأنه غير حصين»<sup>(١)</sup> .

فالتناسب الصوتي بين ضمة همزة الوصل وعين الكلمة في الأمر من الثلاثي مضموم العين، جعل التزام الأصل - وهو كسر الهمزة - شذوذاً، كما حكاه قطرب في قوله: اِقتل .

والتناسب الصوتي لازم هنا؛ لأن الانتقال من كسر إلى ضمّ مكروه

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١٢٨/١ .



عند العرب؛ لأنه يناقض السليقة اللغوية وعلة التناسب والتشاكل هنا هي قرب الجوار بين أحرف الكلمة، وهو المتمثل في ضم همزة الوصل والحرف الثالث من نفس الكلمة، مع أن هناك فاصلاً بينهما، إلا أنه فاصل ضعيف لسكونه، لا يقوى على منع التناسب الحركي بين الحرفين.

وقد يكون التأثير الصوتي في نوع الحركة في حرفين من كلمتين منفصلتين، فيأتي الجوار بين الحرف الأخير من الكلمة الأولى، والحرف الأول من الكلمة الثانية، مثال ذلك قراءة إبراهيم بن أبي عبلة بضم الدال واللام في الحمد لله، بإتباع اللام حركة الدال، فالتأثير هنا تقدّمي.

وروي أيضاً عن زين بن علي والحسن البصري بكسر الحرفين: الحمد لله، بإتباع الدال حركة اللام، فالتأثير هنا رجعي. وقد حكى القراءتين الفراء. والضم لغة بعض بني ربيعة، أما الكسر فهو لغة تميم<sup>(١)</sup>.

ويرجع الإتيان إلى كثرة الاستعمال، وصعوبة الانتقال من ضم إلى كسر.

ويرى ابن جني أن ضم اللام والدال في «الحمد لله» أسهل من كسرها لسببين:

«أحدهما: أنه إذا كان إتياعاً، فإنّ أقيس الإتيان أن يكون الثاني تابعاً للأول، وذلك أنه جار مجرى السبب والمسبب، وينبغي أن يكون السبب أسبق رتبة من المسبب، فتكون ضمة اللام تابعة لضمة الدال...»

---

(١) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط الثالثة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م. ١/ ١٧٠.



والآخر: أن ضمة الدال في «الحمد» إعراب، وكسرة اللام في «لله» بناء، وحرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء، فإذا قلت: الحمد لله، فغريب أن يغلب الأقوى الأضعف»<sup>(١)</sup>.

فقد اعتمد ابن جني في ترجيحه حالة ضم الحرفين اللام والدال في «الحمد لله» على كسرهما، وجعل الأولى أسهل من الثانية على أساسين بعيدين عن روح اللغة وهما:

١- القوة والضعف المتمثل في الإعراب والبناء، وحرمة الأول وهو الإعراب على الثاني وهو البناء.

٢- السبب والمسبب، بمعنى أن يكون الثاني تابعاً للأول؛ لأنه نتيجة له. وهو هنا ينطق اللغة، ويجعل عناصرها تخضع للعلة والمعلول، وكان عليه أن يبعد عن المعيارية في وصف ظاهرة صوتية تعتمد على التلقائية والعفوية في إطلاق الحركات في بعض اللغات كلغة بني تميم.

ولقد وصف أبو جعفر النحاس حالة الاتساق الصوتي، وتوافق الحركات بالخفة والسهولة، لحدوث التناسب التنغمي بينهما فقال: «والكسرة مع الكسرة أخف، وكذلك الضمة مع الضمة فلها قيل: الحمد لله»<sup>(٢)</sup>.

وقد يتأثر الحرف قبل الأخير بحركة الحرف الأخير فيشاركه الضمة في حالة الرفع، والفتحة في حالة النصب، والكسرة في حالة الجر، حتى

(١) ابن جني، المحتسب، ٣٧/١-٣٨.

(٢) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ١/١٧٠.

يحدث التوافق الحركي، والتجانس الصوتي بينهما، وذلك في كلمتين هما: «امرؤ» و«ابنم». يقول سيبويه: «هذا باب ما يكون الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد ينضم فيه قبل الحرف المرفوع حرف، وينكسر فيه قبل الحرف المجرور، الذي ينضم قبل المرفوع، وينفتح فيه قبل المنصوب ذلك الحرف، وهو «ابنم» و«امرؤ» فإن جررت قلت: في ابنم وامريء، وإن نصبت قلت: ابنماً وامراً، وإن رفعت قلت: هذا ابنم وامرؤ»<sup>(١)</sup>.

فالراء في الأمثلة السابقة جاءت تابعة للهمزة التي هي حرف الإعراب؛ لأن الإعراب يكون في الحرف الأخير من الكلمة، وهو تأثير رجعي، فقد أثر الحرف الثاني في الأول. وإنما اتفقت حركة الراء مع الهمزة ليحدث التجانس الصوتي بينهما تقول:

«هذا امرؤ، ومررت بامرئ، ورأيت امرأ، فتكون الراء تابعة للهمزة»<sup>(٢)</sup>.

فالراء والنون في كلمتي «امرؤ وابنم» يتبعان الهمزة والميم في حركتهما في أنواع الإعراب الثلاثة، وهذا الإتيان بين الحرف الأخير وما قبله خاص بهاتين الكلمتين، فلا «ثالث لهما في إتيان العين اللام»<sup>(٣)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب ٢/٢٠٣.

(٢) المبرد، المقْتَضِب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشتون

الإسلامية، القاهرة ١٣٨٨هـ، ٢٣١/٤.

(٣) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ١/١٦.

## القلب

وبسبب علاقة الجوار تتأثر النون الساكنة بالباء التالية لها سواء أكان هذا الجوار في كلمة واحدة، أم كان في كلمتين منفصلتين بحيث تكون النون الساكنة، أو التنوين في نهاية الكلمة الأولى، والباء في بداية الكلمة الثانية، وينتج عن هذا التأثير قلب الباء إلى حرف آخر هو الميم، والعلة هنا هي اتفاق المخرج بينهما، فهما حرفان شفوويان «وهذا ما سماه علماء القراءات العرب بالإقلاب»<sup>(١)</sup>.

ويقول السيوطي: «والإقلاب عند حرف واحد هو الباء نحو: (أنبئهم) (من بعدهم) صمّ بكم) بقلب النون والتنوين عند الباء ميمًا خاصة»<sup>(٢)</sup>.

وأمثلة ذلك القلب في القرآن قوله تعالى:

- ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ﴾ [سورة الفتح/ من الآية ٢].
- ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ [سورة يس/ من الآية ٦٩].
- ﴿يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَاءِكُمْ﴾ [سورة الاحزاب/ من الآية ٢٠].
- ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [سورة فاطر/ من الآية ٨].
- ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاكُمْ مِنْ بَعْدِ مَوْتِكُمْ﴾ [سورة البقرة/ من الآية ٥٦].
- ﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [سورة الواقعة/ من الآية ٢٤].

---

(١) رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، مكتبة الخانجي، دار الرفاعي بالرياض، ط. الأولى ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م، ص ٣٥.

(٢) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، عالم الكتب، بيروت، د. ت، ٩٦/١.

وفي قلب النون مع الباء ميمًا يقول سيبويه: «وتقلب النون مع الباء ميمًا؛ لأنها من موضع تعتل فيه النون، فأرادوا أن تدغم هنا إذ كانت الباء من موضع الميم، وذلك قولهم: مَمْبِك، يريدون: مَنْ بَكَ»<sup>(١)</sup>.

فسبب قلب النون مع الباء ميمًا هو اتفاق المخرج بين الباء والميم، فأبدلوا النون حرفًا يشبهها وهو الميم، ويبين سيبويه لماذا لم تقلب النون باء، فيذهب إلى أن السبب هو بعد<sup>(٢)</sup> المخرج بين النون والباء، وخلو الباء من الغنة، فعدم قرب المخرج بين الحرفين يمنع حدوث القلب.

وبسبب علاقة الجوار تتأثر السين لمجاورتها الطاء، فتقلب السين صاءً، كما في بعض القراءات، مثل قوله تعالى:

- ﴿أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ الْمُصِيطِرُونَ﴾ {سورة الطور / ٣٧}.

- ﴿لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُصِيطِرٍ﴾ {سورة الغاشية / ٢٢}.

فقد قرأ<sup>(٣)</sup> بعض القراء (المصيطرون، بمصيطر) بالصاد، وقرأ ابن كثير المسيطرون (بالسين) و«بمصيطر» بالصاد<sup>(٤)</sup>.

وبسبب تأثير الجوار، قلبت الواو ياء في قولهم: قَنِية، وصَبِيّة، والقياس قَنوة، وصَبوة، لأنهما من قَنوت، وصَبوت، فقد تأثرت الواو

(١، ٢) سيبويه، الكتاب ٤/ ٤٥٣.

(٣) وهم: نافع، وعاصم، وأبو عمرو بن العلاء، وحمزة، إلا أن حمزة يشمها الزاي.

ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات ص ٦١٣.

(٤) المرجع السابق والصفحة نفسها.



بالكسرة، مع وجود فاصل بينهما، إلا أنه ساكن «ولم يُعْتَدَّ الساكن حاجزاً  
لضعفه»<sup>(١)</sup>.

والقاعدة الصرفية تقول: إذا تطرفت الواو أو الياء بعد ألف زائدة  
قلبت همزة مثل: كساو ← كساء

بناي ← بناء

وإذا جاورت الواو الطرف قلبت أيضاً همزة مثل قولهم: أوائل<sup>(٢)</sup>،  
والأصل أوأول، فقرب الجوار هنا من الطرف ساعد على القلب، فإذا  
بعدت الواو عن الطرف لا تقلب همزة مثل: طواويس، فالجوار هنا هو  
سبب قلب الواو همزة.

### الإدغام:

من أثر الجوار إدغام حرف في حرف آخر ليحدث نوع من المماثلة  
Assimilation، والسبب في هذا الإدغام هو قرب المخرج بين الصوتين  
المتماثلين.

والإدغام ينقسم إلى قسمين: إدغام كامل، وإدغام ناقص. والإدغام  
الناقص لا يتم فيه «فناء أحد الصوتين، بل يترك الصوت بعد فنائه أثراً  
يُشعر به، كما هو الحال في الإدغام مع الغنة»<sup>(٣)</sup>.

- 
- (١) ابن جني، المنصف لكتاب التصريف للمازني، تحقيق: محمد عبد القادر، وأحمد  
عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، ص ٢٨٨.
- (٢) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل،  
بيروت- لبنان، ط الثانية ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، القسم الأول، ص ٤٢٣.
- (٣) د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٧م، ص ١٨٦.



ويحدث الإدغام الناقص حين تلتقي النون المشكّلة بالسكون بالياء أو الواو مثل :

من يقول —————> مَيَقول .

من وال —————> مَوَال .

فالجوار هنا الواقع بين الحرف الأخير من الكلمة الأولى، والحرف الأول من الكلمة الثانية، أدى إلى نوع من التأثير، فأدغم الحرف الأول في الثاني، وهو تأثير رجعي . أما الإدغام الكامل فلا يلحظ معه أثر للصوت المدغم .

ومن التأثير الرجعي، إدغام لام هل وبل في حرف الراء، نحو قولك : هراءيت .

«لأنها أقرب الحروف إلى اللام، وأشبهها بها، فضارعتا الحرفين اللذين يكونان من مخرج واحد، إذ كانت اللام ليس حرف أشبه بها منها ولا أقرب . . . وإن لم تدغم فقلت : هل رأيت فهي لغة أهل الحجاز وهي عربية جائزة»<sup>(١)</sup> .

«فالراء صوت لشوي مجهور مكرر، واللام صوت أسناني لشوي مجهور جانبي»<sup>(٢)</sup> فهما حرفان من مخرج واحد، ويتفقان في صفة الجهر، لذلك فالراء أقرب الحروف إلى اللام، وقد ساعد التقارب في المخرج،

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٥٧ .

(٢) د. كمال محمد بشر، علم اللغة العام، القسم الثاني الأصوات، دار المعارف بمصر ١٩٧٣م، ص ١٢٩ .

وقرب الجوار في حدوث الإدغام وهو فناء الحرف الأول في الثاني، حتى صاراً حرفاً واحداً هو الراء، فالتأثير هنا تأثير رجعي.

ويرى سيويه أن لام هل وبل يجوز إضغامهما مع الطاء والذال والطاء والزاي والسين والصاد، ولكن ليس ذلك بكثير مثل الراء، ويجوز إضغام لامهما أيضاً مع الطاء والشاء والذال، ولكن لا يحسن كحسنة مع الطاء وأخواتها، يقول: «وإنما جعل الإضغام فيهن أضعف، وفي الطاء وأخواتها أقوى؛ لأن اللام لم تسفل إلى أطراف اللسان، كما لم تفعل ذلك مع الطاء وأخواتها، وهي مع الضاد والشين أضعف، لأن الضاد مخرجها من أول حافة اللسان والسين من وسطه»<sup>(١)</sup>.

فالقوة والضعف في الإدغام يرتبطان عند سيويه بقرب المخرج أو بعده بين الحرفين المدغمين. فاللام لا تسفل عند طرف اللسان حال النطق بها، بل تكون قريبة من اللثة فهي صوت أسناني لثوي، لذا فهي تتفق مع الطاء وأخواتها، فالإدغام هنا قوي.

أما أحرف الطاء والشاء والذال، فيسفل اللسان حال النطق بها، لذلك فهي أبعد مخرجاً من اللام بالقياس مع الطاء وأخواتها، وكذلك بعد مخرج كل من الشين والصاد عن مخرج اللام، أدى إلى وصفهما بالضعف عند سيويه حال إدغامهما في اللام. فكلما اقترب مخرج الحرفين قوي الإدغام، وكلما بعد المخرج بينهما أدى هذا إلى وصف الإدغام بالضعف.

---

(١) سيويه، الكتاب ٤/٤٥٨.

وقد مثل سيبويه لإدغام لام هل وبل مع الشين، والثاء والتاء بيت من الشعر، وبيعض القراءات القرآنية وذلك على النحو التالي<sup>(١)</sup> :

قول طريف بن تميم العنبري:

تقول إذا استهلك ما لا للذة

فكية هشي بكفيك لائق

يريد: هل شيء؟ فأدغم اللام في الشين.

وقراءة أبي عمرو: «هَثُوبَ الكَفَّار» يريد: هل ثوب الكفار. فأدغم في الثاء. وقد قرئ بالتاء: «بتؤثرون الحياة الدنيا» فأدغم اللام في التاء.

ونذكر هنا بعض الأمثلة من القرآن الكريم لتجاور لام «بل» مع بعض الأحرف التي تدغم فيها وهي: الطاء، والزاي، والسين، قوله تعالى:

- ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ {سورة النساء / ١٥٥}.

- ﴿بَلْ زَيْنَ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مَكْرُهُمْ﴾ {سورة الرعد / ٣٣}.

- ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً﴾ {سورة يوسف / ٨٣}.

وهذا الإدغام ما كان يحدث لولا تجاور الحرفين المدغمين، فقرب الجوار، وكذلك قرب المخرج والصفة، كل ذلك ساعد على حدوث الانسجام الصوتي بين الحرفين، وبالتالي في حدوث الإدغام.

كما تدغم لام التعريف في ثلاثة عشر حرفاً، ويرجع هذا الإدغام أيضاً إلى الجوار بين لام التعريف والحرف التالي لها.

(١) سيبويه، الكتاب ٤/ ٤٥٨-٤٥٩.

يقول سيبويه: «ولام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفًا، لا يجوز فيها معهنَّ إلا الإدغام، لكثرة لام المعرفة في الكلام، وكثرة موافقتها لهذه الحروف، واللام من طرف اللسان، وهذه الحروف أحد عشر حرفًا منها حروف طرف اللسان، وحرفان يخالطان طرف اللسان... والأحد عشر حرفًا: النون والراء والذال والتاء، والصاد والطاء، والزاي، والسين، والظاء والثاء والذال. واللذان خالطاها: الضاد والسين؛ لأن الضاد استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام، والشين كذلك حتى اتصلت بمخرج الطاء، وذلك قولك: النعمان والرجل، وكذلك سائر هذه الحروف»<sup>(١)</sup>.

فسبب الإدغام عند سيبويه - في النص السابق - يرجع إلى أمرين:

الأول: كثرة استعمال لام التعريف.

الثاني: اتفاق المخرج أو قربه بين لام التعريف والحروف التي أدغمت فيها. *من تقيت كذا بغير مدح*

فمن هذه الحروف ما يخرج من بين الأسنان مثل: ذ، ظ، ث، ومنها ما يخرج من الأسنان مع اللثة، مثل: د، ض، ط، ت، ز، س، ص. ومنها ما هو لثوي، مثل: ل، ر، ن، ش.

ويضاف إلى اتفاق المخرج أو قربه عامل مهم آخر هو قرب الجوار، فلو لا تجاور اللام لهذه الحروف ما تم الإدغام بينها وبين ما يجاورها من الحروف اللسانية أو اللسانية اللثوية.

---

(١) سيبويه، الكتاب ٢٥٧/٤.



مثال ذلك : الرَّجُل .

فقد أدغمت اللام في الراء، أي أن الراء أثرت في اللام، فالتأثير هنا تأثير رجعيّ .

والإدغام يتمثل هنا كتابة عن طريق الشدة ( س ) التي توضع على الحرف المدغم فيه اللام، و«مصطلح التشديد تعبير عن تلك العلاقات التي توضع في الكتابة فوق الحرف فتفيد تكراره، أو بمعنى أدق أنه يستغرق ضعف الزمن الذي يستغرقه نفس الصوت مفرداً دون تشديد»<sup>(١)</sup> .

وللجوار أيضاً أثر واضح في إدغام الحرفين المتفقين في المخرج . يقول سيويه : «ومّا يدغم إذا كان الحرفان من مُخرج واحد وإذا تقارب المخرجان قولهم :

يَطْوَعُونَ في يَتَطَوَّعُونَ .

ويَذْكُرُونَ في يَتَذَكَّرُونَ .

ويَسْمَعُونَ في يَتَسَمَّعُونَ»<sup>(٢)</sup> .

فالإدغام تم هنا بين التاء وكل من الطاء والذال والسين والأحرف الثلاثة التاء والطاء والسين مخرجها واحد، فكل منها صوت لساني لثوي، والذال تقترب في مخرجها مع الحروف الثلاثة السابقة، فهي حرف أسناني، والفرق بين الحروف الأربعة السابقة ينحصر فقط في صفة من الصفات .

---

(١) د . محمود فهمي حجازي، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت، ص ١٨ .

(٢) سيويه، الكتاب ٤/ ٤٧٤ .



فالفرق بين التاء والطاء يكون في الترقيق والتفخيم، «فالتاء صوت لثوي شديد مهموس مرقق، والطاء صوت لثوي شديد مهموس مفخم»<sup>(١)</sup>.

والفرق بين التاء والذال يكون في الهمس والجهر، فالأولى مهموسة والثانية مجهورة، والفرق بين التاء والسين في الشدة والرخاوة، فالأولى حرف شديد يحدث عند نقطة انفجار بعد الانحباس، والثاني حرف رخو يسمح بمرور الهواء عند النطق به.

والفرق بين الحرفين المدغمين في صفة من الصفات لا يمنع من حدوث الإدغام، فالأساس في الإدغام هو الاتفاق في المخرج أو التقارب فيه، بالإضافة إلى ذلك قرب الجوار، فالجوار عامل أساسي أيضاً في حدوث المماثلة الصوتية.

ولقرب المخرج بين كل من النون والميم، تدغم الأولى في الثانية إذا تجاورتا، ففي نحو:

أما أنت منطلقاً انطلقت

المحذوف هنا هو «كان» وحدها، وأصل التركيب:

انطلقت لأن كنت منطلقاً

فقدّمت اللام للاختصاص، فصار التركيب: لأن كنت منطلقاً انطلقت  
يقول ابن هشام: «ثم حُذفت اللام للاختصار، ثم حُذفت «كان»

---

(١) د. رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط. الثانية ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، ص ٦١.

لذلك، فانفصل الضمير، ثم زيدت «ما» للتعويض، ثم أُدغمت النون في الميم للتقارب»<sup>(١)</sup>.

فقرب المخرج وكذلك قرب الجوار ساعداً على حدوث إدغام النون في الميم.

فقد حدثت بعض العمليات التحويلية، التي أدت في النهاية إلى حدوث الإدغام، وهي تحويل:

- ١- عن طريق التقديم، فقد قدمت اللام وما بعدها للاختصاص.
- ٢- عن طريق الحذف، فقد حُذفت اللام للاختصار، ثم حذفت كان كذلك.

- ٣- عن طريق الزيادة، فقد زيدت «ما» عوضاً عن كان المحذوفة.
- ٤- عن طريق الإدغام، فقد أُدغمت النون في الميم للتقارب في المخرج والموضع.

### الإبدال:

تبدل تاء «افتعل» حرفاً يناسب فاء الكلمة، وذلك في موضعين:

الأول: تقلب التاء طاء، إذا كانت فاء «افتعل» ضاداً أو ضاداً، أو طاء أو ظاء، نحوه: اضطهد.

الثاني: تقلب التاء دالاً، إذا كانت فاء «افتعل» ذالاً أو زائياً أو دالاً، نحوه: ازدهر.

---

(١) ابن هشام، أوضح المسالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط الخامسة ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ٢٦٤/١.

والغرض من الإبدال في الموضع الأول يرجع إلى تقارب الحرفين المتجاورين في صفة الإطباق، فإذا صُغنا «افتعل» من الفعل «صبر» كان الأصل والقياس «اصتبر» وهنا يلاحظ أن الصاد حرف مطبق (مفخّم) أي يرتفع طرف اللسان - عند النطق به - إلى الحنك الأعلى، والتاء حرف مرقّق، لا يرتفع طرف اللسان نحو الحنك حال النطق به. ولكي يتم التقارب الصوتي بين الحرفين، وتسهل عملية النطق، تبدل التاء إلى صوت يقاربها في المخرج، ويتفق في نفس الوقت مع «الصاد» في صفة الإطباق، حتى يكون عمل اللسان من وجه واحد، والبديل هنا هو حرف الطاء؛ لأن الطاء أخت التاء في المخرج، وأخت الصاد في التفخيم، فتتحول الصيغة إلى «اصطبر».

فالأصل اصتبر ( ص . + ت )

( مطبق + مرقق )

تحول إلى اصطبر ( ص + ت )

( مطبق + مطبق )

ومثل ذلك:

اضطرب من ضرب

و اطرّد من طرد

و اظلم من ظلم

وأصل ذلك: اضطرب، واطرّد، واظلم، والتاء هنا صوت مرقّق،

وقد سبق بصوت مطبق (مفخّم) «فكرهوا الإتيان بحرف بعد حرف يضاده وينافيه»<sup>(١)</sup>.

وهنا لابد من إبدال التاء بحرف يناسب ما قبله في صفة الإطباق، حتى يتم التجانس والتقارب الصوتي بينهما.

يقول ابن جني: «وأما "اضطرب" فأصله "اضترب" فقربوا التاء من الضاد، بأن قلبوها طاء، لتوافقها في الاستعلاء، فقالوا: اضطراب»<sup>(٢)</sup>.

والقلب هنا واجب عند ابن جني يقول: «إنّ تاء "افتعل" إذا كانت فائّه صادّاً أو ضادّاً أو طاء أو ظاء يقلب طاء البتة لا بدّ من ذلك»<sup>(٣)</sup>.

أما سبب الإبدال في الموضع الثاني، فيرجع إلى الخلاف بين الهمس والجهر المتمثل في تاء «افتعل» وفائها في نحو:

ازتان	من	زان .
و ازتجر	من	زجر .
و ادتكر	من	دكر .

والتاء صوت مهموس لا تتذبذب الأوتار الصوتية عند النطق به، ولكي يتم التقارب الصوتي بين التاء وفاء الكلمة تقلب التاء إلى حرف يقاربها في المخرج، ويتفق مع ما قبلها في الجهر، ليحدث نوع من

(١) ابن يعيش، شرح المفصل ٤٧/١٠ .

(٢) ابن جني، المنصف، ص ٥٤٣ .

(٣) ابن جني، سر صناعة الإعراب ٢٢٩/١ .



التجانس الصوتي، فتقلب التاء دالاً؛ لأن التاء تشارك الدال في كل خصائصها النطقية عدا الجهر، فإذا نطق المتكلم بحرف من حروف الجهر مثل: الذال أو الزاي أو الدال، واستمر توتر الأوتار الصوتية، نتج عن هذا قلب التاء دالاً، فالتاء المهموسة حين تتذبذب الأوتار الصوتية عند النطق بها تصير دالاً، فينطق المتكلم الكلمات السابقة على هذا النحو:

ازدان ، ازدجر ، اذكر

( ز + ت )

فالأصل ازتان

( مجهور + مهموس )

( ز + د )

تحول إلى ازدان

( مجهور + مجهور )

والغرض هنا من تقارب الحرفين هو حدوث الخفة، وسهولة النطق، يقول سيبويه: «وكما أنهم إذا أدنوا الحرف من الحرف كان أخفّ عليهم، نحو: ازدان، واصطبر»<sup>(١)</sup>.

فسيبويه لم يتمسك بالقياس في صوغ «افتعل» في النص السابق، بل ربط الصيغة بالواقع اللغوي، والتجربة الذاتية عند المتكلم، ووصف الصيغة المنطوقة «اصطبر» بالخفة وسهولة الأداء، فتفسير سيبويه هنا «يستقيم في مجموعه مع البحث اللغوي الحديث»<sup>(٢)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب ٤/٣٣٥.

(٢) د. محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٧٨م، ص ٥١، وعلم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ص ٣٨.

وهناك امتداد لتأثير الحرفين المتجاورين في صيغة «افتعل» يحدث عن طريق الإدغام في نحو:

ظلم ← اظلم ← اظلم ← اظلم  
أو اظلم  
ذكر ← اذكر ← اذكر ← اذكر  
أو اذكر  
صلح ← اصطلح ← اصطلح ← اصطلح  
أو اصطلح

كقراءة عاصم الجحدري «أن يصلحها». أراد يصطلحها أي يفتعلا، فآثر الإدغام، فأبدل الطاء صادًا، ثم أدغم فيها الصاد<sup>(١)</sup>.

ويحدث هذا الإدغام نتيجة لقرب موضع الحرفين، يقول سيبويه:

«... كما أن الحرفين إذا تقارب موضعهما، كان رفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم فيدغمونه»<sup>(٢)</sup>، وقد حكى أبو عمرو<sup>(٣)</sup> عن العرب: اذكر وهو مذكر بدون إدغام.

وقد تبدل تاء «افتعل» حرفا من جنس فاء الكلمة، ثم يدغم الحرفان مثل: «اصبر». يقول المازني: «ومن العرب من يبدل التاء على ما قبلها، فيقولك اصبر، واصلح، واضرب»<sup>(٤)</sup>.

والأصل اصتبر، واصتلح، واضترب، والتاء حرف مهموس سبق

(١) ابن جني، المحتسب ٢٠١/١.

(٢) سيبويه، الكتاب ١٢٩/٤.

(٣) ابن جني، سر صناعة الإعراب ١٩٩/١.

(٤) ابن جني، المنصف ص ٥٤٣.

بحرف مطبق، فأبدلوا التاء الزائدة حرفاً من جنس ما قبلها، ثم تم إدغام المثلين.

ويلاحظ أن الإبدال في الحالة الثانية، وهي إبدال التاء دالاً لتناسب ما قبلها في الجهر، ليس بلازم، فقد سُبقت التاء بحرف مجهور في أمثلة أخرى، ومع ذلك بقيت التاء في صيغة «افتعل» دون إبدال، مثل:

ابتسم، اجتمع، ارتحل، اعتور، اغتصب، التحم، امتنع، انتصر.

فبرغم أن التاء المهموسة سبقت في المثل السابقة بأحرف مجهورة، إلا أنها لم تبدل بحرف مجهور يناسب ما قبله، إلا أنه سُمع إبدال التاء دالاً بعد الجيم<sup>(١)</sup> في نحو:

اجتمع ← اجدمع

اجتز ← اجدز

إلا أن هذا الإبدال سماعي، ولا يجوز القياس عليه، يقول ابن جني: «وقد قلبت تاء افتعل دالاً مع الجيم في بعض اللغات قالوا: اجدمعوا في اجتمعوا، واجدز في اجتز، وأنشدوا

بنزع أصوله واجدز شيعاً

فقلت لصاحبي لا تحسبانا

---

(١) ينظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي بالقاهرة ١٣٨٧-١٩٦٧م، ص ٣١٢.

ولا يُقاس ذلك إلا أن يسمع، لا تقول في اجتراً: اجدرأ، ولا في اجترح: اجدرح»<sup>(١)</sup>.

فالجهر والهمس صفتان تؤثران في عملية الإبدال، فإذا تجاوز في كلمة حرفان أحدهما مجهور والآخر مهموس، فلا يحدث التأثير بينهما إلا إذا اختلفا في صفة أخرى اختلافاً كبيراً، فيؤثر أحدهما في الآخر، وغالباً ما يؤثر الصوت المجهور في المهموس؛ لأن الجهر أقوى من الهمس.

ففي صيغة «ابتسم» نجد أن الباء صوت مجهور، والتاء صوت مهموس، ولم يؤثر أحدهما في الآخر، وبقيت الصيغة دون إبدال؛ لأنهما لم يختلفا في صفة أخرى، فكلاهما صوت شديد مرقق.

وفي صيغة «اغتصب» نجد أن الغين صوت مجهور، والتاء صوت مهموس، وقد اختلفا في الرخاوة والشدة، فالغين صوت رخو، والتاء صوت شديد، إلا أن رخاوة الغين قليلة، لذلك بقيت الصيغة دون إبدال.

أما الزاي والذال، فتبدل معهما التاء قياساً؛ لأن رخاوتيهما كبيرة، فالاختلاف واضح في الرخاوة والشدة بينهما، وبين التاء الشديدة، وربما يكون هذا هو السبب «في اقتصار التأثير المألوف في صيغة «افتعل» على المبدوء بالزاي والذال»<sup>(٢)</sup>.

كما تتأثر التاء بما يجاورها من صوت مفخم في صيغة «فعلت» فالتاء

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب ١/ ١٩٨.

(٢) د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية ص ١٨٤.



هنا تشغل وظيفة الفاعل ، وتعد جزءاً من الكلمة والحرف المتقدم عليها هو لام الفعل ، وتبدل التاء طاء هنا في نحو:

فَحَصْتُ ← فَحِصْتُ

حَصْتُ ← حِصْتُ

وفي إبدال التاء طاء ، إذا وقعت بعد حرف مطبق مثل الصاد والطاء في صيغة «فعلت» يقول سيبويه: «وقد أبدلت الطاء من التاء في فعلت... وهي لغة تميم: قالوا: فحِصط برجلك، وحِصط، يريدون: حِصت، وفحِصت والطاء كالصاد»<sup>(١)</sup>.

ومثال ذلك من الشعر، قول الشاعر:

في كل حيٍّ قد خَبَطْتُ بنعمةٍ      فحقّ لشأسٍ من نذاك ذُنُوبُ

فقد أراد الشاعر: خَبَطْتُ. وقد رُوي البيت بالتاء في لسان<sup>(٢)</sup> العرب. ويرى ابن جني أن الرواية بالتاء «خبطت» هي أقيس<sup>(٣)</sup> اللغتين، وذلك لأن التاء هنا ليست متصلة بما قبلها اتصال تاء افتعل.

وتاء «فعلت» قد شَبَّهها بعض العرب بتاء «افتعل» ووجه الشبه أنها اسم الفاعل «والفاعل وإن كان منفصلاً من الفعل، فإنه قد أجرى في مواضع مجرى بعض حروفه»<sup>(٤)</sup>.

(١) سيبويه، الكتاب ٢٣٩/٤ - ٢٤٠.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مادة «شأس».

(٣) ابن جني، سر صناعة الإعراب ٢٣١/١.

(٤) ابن جني، المنصف ص ٥٤٧، وينظر: سر صناعة الإعراب ٢٣١/١.

وسبب الإبدال هنا هو الخلاف الواقع في صفة الإطباق وعدمه بين لام  
الفعل، وتاء الفاعل، فلام الفعل صوت مفخّم، وتاء الفاعل صوت  
مرقّق، ولحدوث التجانس الصوتي، يقلب حرف التاء طاء، لتتم المماثلة  
الصوتية بينهما، والمماثلة الصوتية نوع من «التغيّرات الصوتية  
المشروطة... تحددّها طبيعة الأصوات المحيطة بالصوت موضع التغيّر»<sup>(١)</sup>.

\* \* \*



---

(١) د. محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص ٥١ .

## المستوى الصرفي:

هناك تأثير آخر للجوار يرتبط بالمستوى الصرفي ، أي يتعلق بوزن الكلمة ، فنرى توافقاً في الوزن بين الكلمتين المتجاورتين ، ليحدث نوع من التناسب الوزني ، كما في الإتياع «وذلك أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها ورويها إشباعاً وتوكيداً»<sup>(١)</sup> .

فمثال الإتياع قولهم:

القالبي ، الأمالي ٢١٠، ٢٠٨ / ٢	[	في الحزن	- أسوان أتوان .
		فالبشير هو الكثير	- كثير بشير .
		فالبئيل هو الضئيل	- ضئيل بئيل .
الشمالي ، فقه اللغة ص ٤١٣	[	شيطان ليطان .	- ساغب لاغب .
			- جائع نائع .
			- عطشان نطشان <sup>(٢)</sup> .

فقد أتبع العرب الكلمة الثانية الأولى «لأنهم أرادوا أن يؤكدوا الكلام ، فكرهوا إعادة اللفظة بعينها ، فغيروا بعض حروفها ، وتركوا الأكثر ، ليعلموا أنهم في توكيد الأول»<sup>(٣)</sup> .

(١) الشمالي ، فقه اللغة وسر العربية ، ص ٤١٣ ، وابن فارس ، الصاحبى ، تحقيق : أحمد صقر ، عيسى البابلي الحلبي بالقاهرة ، د. ت ص ٤٥٨ .  
(٢) عطشان نطشان . إتياع لا يفرد ، ينظر : ابن منظور ، لسان العرب ، مادة «عطش» .  
(٣) ابن جني ، المنصف ، ص ٥٤١ .

ففي الأمثلة السابقة غيّر الحرف الأول من الكلمة الثانية، وتركت باقي الأحرف، ليحدث نوع من التوافق الوزني بين الكلمتين، ولتكون الثانية مؤكدة لمعنى الأولى، بدلاً من إعادتها مرة ثانية، فقد روي «أن بعض العرب سئل عن هذا الإتياع فقال: هو شيء نتد به كلامنا»<sup>(١)</sup> أي نثبته ونؤكّده.

ومن باب اتفاق الكلمتين في الوزن قولهم:

الغدايا                      والعشايا

فقد جاءت كلمة الغدايا موازية لكلمة العشايا، وهو ما أطلق عليه ابن فارس المحاذاة، يقول: «معنى المحاذاة: أن يجعل كلام بحذاء كلام، فيؤتى به على وزنه لفظاً، وإن كانا مختلفين، فيقولون: «الغدايا والعشايا» فقالوا: «الغدايا» لانضمامها إلى «العشايا»<sup>(٢)</sup>.

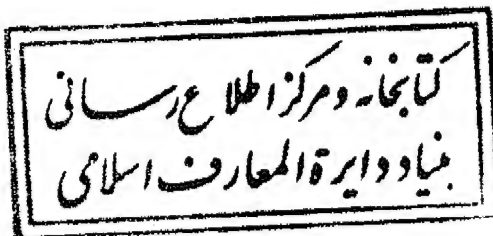
فالجوار بين الكلمتين السابقتين كان سبباً في حدوث المحاذاة اللفظية بينهما. فكلمة «غداة» لا تجمع على الغدايا، وإنما تجمع جمع مؤنث على «غدوات» ولكنهم كسّروه على «الغدايا» ليطابقوا بين لفظه ولفظ العشايا، فإذا أفردوه لم يكسّروه»<sup>(٣)</sup>.

فجوار كلمة «الغداة» لكلمة العشايا، هو الذي أباح تكسيرها على

(١) ابن فارس، الإتياع والمزاوجة، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي بالقاهرة، د. ت ص ٢٨، والصاحبي ص ٤٥٨.

(٢) ابن فارس، الصاحبي، ص ٣٨٤.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، مادة «غدا».





الغدايا، ليحدث بينهما المحاذاة اللفظية، والازدواج، فلو أفردت لا يقال فيها إلا غداة وغدوات.

ومن التناسب الوزني قولهم:

رَجَسَ      نَجَسَ

وأصل: نَجَسَ: نَجَسَ: نَجَسَ [بفتح النون وكسر الجيم]، ولكن لما جاورت رَجَسًا، صاراً على وزن واحد هو «فَعَلَ» فالتغير في حركات بنية كلمة «نَجَسَ» جاء ليحدث نوعاً من التوافق الوزني (الصوتي).

ويرى ابن هشام أن كلمة «نَجَسَ» يمكن أن تأتي منفردة على وزن «فَعَلَ» بكسر فسكون؛ لأنه يقال «فَعَلَ بكسرة فسكون في كل فَعَلَ بفتحة فكسرة، نحو كَتَفَ وَلَبِنَ وَنَبَقَ»<sup>(١)</sup>.

ومنه قولهم: هنأني ومرأني.

فإذا لم يتم التجاور يقولون: أمرأني، فكلمة مرأني جاءت لتحدث نوعاً من التوافق الوزني عن طريق الإتيان. وهو اتفاق الكلمتين في الإيقاع الموسيقي، كما يحدث ذلك في القافية، والسجع.

فللجوار أثر واضح في حدوث التناسب الوزني بين الكلمتين مثل قولهم أيضاً: خبيث نبيث، القياس أن يقال: «خبيث نابث، فقليل نبيث لمجاورته لخبيث»<sup>(٢)</sup>.

(١) ابن هشام، مغني اللبيب ٢/ ٧٩٠.

(٢) أبو علي القالي، كتاب الأمالي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، د. ت. ٢٠٩/٢.

فعلاقة المجاورة هي التي ساعدت على حدوث المزوجة بين الكلمتين .  
وقد تتم بعض التغيرات في وزن الكلمة استجابة للقوانين الصوتية  
التي تحكم هذه التغيرات ، ومع هذا يبقى الوزن الصرفي كما هو ، لا يتأثر  
بما حدث من تغيير .

فعند اشتقاق صيغة «مفعال» من الفعل «وزن» يكون الأصل هو  
مِوزان . وهنا تجاور الواو الساكنة حرفًا مكسورًا قبلها ، فتقلب الواو ياء ،  
فتتحول الصيغة إلى ميزان .

يقول سيبويه : «وقلبوا الواو ياء ؛ لأنه لا تثبت واو ساكنة وقبلها  
كسرة»<sup>(١)</sup> .

فعلة قلب الواو ياء هنا هي مجاورتها لحرف مكسور ، يقول السيوطي :  
«والواو إنما تقلب ياء للكسرة التي تجاورها من قبلها ، فإذا كان بينها وبينها  
حرف حاجز لم تقلب ، لأنها لم تَلها»<sup>(٢)</sup> .

فالجوار شرط في تأثر الواو بالكسرة قبلها ، ومن ثم تقلب ياء .

\* \* \*

---

(١) سيبويه ، الكتاب ٤ / ١٩٥ .

(٢) السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو ١ / ٣٢٩ - ٣٣٠ .

## المستوى النحوي:

يرتبط الجوار في المستوى النحوي بعدد من الظواهر النحوية هي:

- ظاهرة الإعراب .
- ظاهرة العامل .
- ظاهرة المطابقة في النوع {الحاق الفعل تاء التأنيث}.

## أولاً: ظاهرة الإعراب:

لقرب الجوار أثر واضح في اتفاق الحركة الإعرابية بين الكلمتين المتجاورتين، وارتباط ذلك بحالة إعرابية معينة، وخصوصاً في باب التوابع {النعته، والتوكيد، وعطف النسق}. وظهر ذلك التأثير في كل من الشر والشعر ونتناول هنا أثر الجوار في التوابع:

### أ- النعته:

١- في الشر: روي عن بعض العرب أنهم جرّوا كلمة «خرب» لقربها في الجوار من كلمة «ضب» في قولهم:

«هذا جحر ضبٌ خرب».

يقول سيبويه: «وقد حملهم قرب الجوار على أن جرّوا: هذا جحر ضبٌ خرب»<sup>(١)</sup>.

ويرى سيبويه أن الجرّ هنا مخالف للقياس، فليس هو الوجه الصحيح؛ لأن الوجه هو رفع كلمة «خرب»؛ لأنها صفة لمرفوع هو

---

(١) سيبويه، الكتاب ٦٧/١ .

الجر، فجرّوها على الجوار. يقول سيويه في موضع آخر: «ومّا جرى نعتًا على غير وجه الكلام «هذا جحر ضبٌ خرب»، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس؛ لأن الخرب نعت الجحر، والجحر رفع، ولكنّ بعض العرب يجرّه، وليس بنعت للضبّ، ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضبّ، فجرّوه لأنه نكرة كالضبّ، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضبّ، ولأنه صار هو والضبّ بمنزلة اسم واحد»<sup>(١)</sup>.

فقد علل سيويه جرّ كلمة «خرب» بعلة ثلاث هي:

١- اتفاقها في حالة التنكير مع ما قبلها «ضبّ».

٢- وقوعها في موضع الصفة لما قبلها.

٣- صيرورتها مع ما قبلها وحدة لغوية واحدة في التنغيم الموسيقي عن طريق اتفاق حركة الكسرة بينهما.

فالذي دعا بعض العرب إلى جرّ كلمة «خرب» هو قرب الجوار بينها وبين كلمة «ضبّ» وإن كانت الصفة قد جرت على غير من هي له، وهو المضاف إليه «ضبّ» في المعنى، فإنّها جرت من الناحية الصوتية «الإعرابية» على المضاف إليه للقرب الموقعي، وهذا القرب يساعد على اتفاق الحركة الإعرابية بين الكلمتين، ليتم التجانس الصوتي بينهما.

فكلمة «خرب» في القول السابق جاءت مجسورة بالكسرة، والكسرة هنا ليست كسرة إعراب، بل هي كسرة مماثلة صوتية مع كسرة ما قبلها فلا

---

(١) سيويه، الكتاب ١/ ٤٣٦.



يوجد عامل نحوي أحدث هذه الكسرة، بل هي نتيجة التناسب الصوتي بين المتجاورين .

فهناك تفسيران لجر كلمة «خرب» .

الأول: يرتبط بالمستوى الصوتي، الذي يتمثل في اتفاق الحركة الإعرابية بين المتجاورين، «ضَبّ، وخرب» .

الثاني: يرتبط بالمستوى الدلالي، وهو وقوع كلمة «خرب» نعتًا في المعنى لكلمة «جحر» لأنها لا تصلح دلاليًا أن تكون صفة لما جاورها وهو كلمة «ضَبّ» لأن الضبّ لا يوصف بالخراب .

وقد أنكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار، في المثال السابق وتأولا قولهم: «خرب» بالجر على أنه صفة لضب، فقال السيرافي «الأصل خرب الجحر منه، بتنوين خرب ورفع الجحر، ثم حذف الضمير للعلم به، وحوّل الإسناد إلى ضمير الضبّ وخفض الجحر، كما تقول: «مررت برجل حسن الوجه» بالإضافة، والأصل حسن الوجه منه، ثم أتى بضمير الجحر مكانه، لتقدم ذكره فاستتر .

وقال ابن جني: الأصل خرب جحره، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر<sup>(١)</sup> .

ورأي كل من السيرافي وابن جني بجعل كلمة «خرب» صفة لـ «ضَبّ» ومخالفة المعنى المراد، لا يقلل من أهمية اتفاق النغمة الإيقاعية عند الناطق العربي بهذه الجملة؛ لأن التناسب الصوتي هو العامل

(١) ابن هشام، مغني اللبيب ٢/ ٧٩٠ .

الأساسي في جرّ كلمة «خرب». أما التأويل من قبل كل من السيرافي وابن جني فهو بمثابة تصحيح للقاعدة النحوية عن طريق حذف مضاف، أو اعتبار كلمة «خرب» صفة للعنصر الثاني من التركيب الإضافي.

والتركيب الإضافي وحدة لغوية واحدة تتكون من عنصرين هما: مضاف + مضاف إليه.

والوجه أن تأتي الصفة متفقة في حركتها الإعرابية مع المضاف وهو الأكثر<sup>(١)</sup>، لكونه يتفق مع المعنى، إلا أن بعض الناطقين باللغة راعى جانب المضاف إليه المجرور من الناحية اللفظية (الإيقاعية) فجرّ الكلمة التالية له، لقرب الإيقاع الصوتي بينهما في الأذن.

وكما يتأثر النعت الحقيقي بما يجاوره، يتأثر أيضاً ما سمي بالنعت السببي، ففي نحو: مررت برجلٍ عجوزٍ أمّه.

تجرّ كلمة «عجوز» لأن ما قبلها وهو السببي لها جاء مجروراً مع أن كلمة «عجوز» في الحقيقة نعت للأم.

يقول الخليل: «قولهم: مررت برجلٍ عجوزٍ أمّه... خفضت «عجوزاً» وليس من نعت «الرجل» إلا أنه لما كان من نعت الأم خفضته على القرب والجوار»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) يقول ابن هشام في خفض كلمة «خرب» في قولهم: «هذا جحر ضبٌ خرب» وإنما كان حقه الرفع؛ لأنه صفة لمرفوع، وهو الجحر، وعلى الرفع أكثر العرب. ينظر: شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ١٤١١هـ-١٩٩١م، ص ٣١١، ومغني اللبيب ٧٨٨/٢.

(٢) الخليل بن أحمد، كتاب الجمل في النحو، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت ط الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ص ١٧٣.

فقد تأثرت كلمة «عجوز» في المثال السابق بما قبلها ليحدث الانسجام الصوتي بينهما، وذلك بسبب علاقة المجاورة، مع أنها ليست صفة له، وهذا ما دفع بعض الباحثين إلى اعتبار مثل كلمة «عجوز» ليس من النعت في شيء، يقول: «الحق أن مثل قولنا: زارني رجلٌ كريمٌ خلقه، ليس من النعت في شيء، وأن الاتفاق في الإعراب لم يقيم على أساس من كونه نعتًا تابعًا لما قبله؛ لأنه ليس صفة له، ولكنه يقوم على أساس من الإتيان للمجاورة، وما تقتضيه موسيقى الكلام من انسجام في الحركات»<sup>(١)</sup>.

فكل ما أطلق عليه نعتًا سببيًا تأثر بما قبله من الناحية اللفظية، أي الإيقاع الموسيقي بسبب قرب الجوار، مع أنه في الحقيقة يقع صفة لما بعده. وقد وعى النحاة هذه الحقيقة، ولهذا أطلقوا عليه اسم النعت السببي، لارتباطه بسبب ما، بما قبله.

فشرط تأثر الكلمة هنا بما قبلها أن تأتي صفة لما بعدها، وأن تطابق ما قبلها في الحالة، أي التعريف أو التنكير، أما إذا جاءت الكلمة اسمًا، فلا تتأثر بما قبلها من الناحية الإعرابية، لبعدها عن الوصفية، ففي نحو:

مررت برجل زيد أبوه

لا تجر كلمة «زيد» لأنها ليست صفة، يقول الخليل: «فإذا كان الجوار اسمًا... لم يجز الجوار، ولم تخفِض، تقول: مررت برجل زيد»

---

(١) د. مهدي المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق، مصطفى البابلي الحلبي وأولاده بمصر، ط. الأولى ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م، ص ١٨.

أبوه . . . رفعت «زيداً» على الابتداء والخبر، ولم تخفض؛ لأنه اسم وليس بنعت»<sup>(١)</sup>. وقد جاء الخفض على الجوار في باب النعت في القرآن الكريم للتناسب الصوتي بين المتجاورين، وأمثلة ذلك:

- قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ {الذاريات/ آية ٥٨}.

- قوله تعالى: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ {البروج/ آية ١٥}.

ففي سورة الذاريات «قرأ يحيى»<sup>(٢)</sup> بن وثاب (المتين) بالخفض جعله من نعت القوة، وإن كانت أنثى في اللفظ، فإنه ذهب إلى الحبل» أو على أنه صفة للقوة على تأويل الاقتدار<sup>(٣)</sup>.

ويرى ابن جني<sup>(٤)</sup> أن قراءة الجر هي قراءة الأعمش أيضاً، وتحتمل أمرين: أحدهما: أن تكون كلمة «المتين» وصفاً للقوة على معنى الحبل، وهو ما ذهب إليه الفراء.

الآخر: أن يكون أراد الرفع وصفاً للرزاق، إلا أنه جاء مجروراً على لفظ القوة لجوارها إياها، على قولهم: هذا جحر ضبٌ خرب.

وقد رأى أبو حاتم رأي ابن جني، فذهب إلى أن الخفض هنا جاء على قرب الجوار، ويرفض أبو جعفر النحاس الجر على الجوار، فيقول: «والجوار لا يقع في القرآن ولا في كلام فصيح، وهو عند رؤساء النحويين غلط ممن قاله من العرب»<sup>(٥)</sup>.

(١) الخليل بن أحمد، كتاب الجمل في النحو، ص ١٧٤.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ٩٠/٣.

(٣) الزمخشري، الكشاف، دار الكاتب العربي، بيروت- لبنان. د. ت ٤٠٦/٤.

(٤) ابن جني، المحتسب ٢٨٩/٢.

(٥) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ٢٥٢/٤.



والجر عند أبي جعفر النحاس<sup>(١)</sup> على تأويل القوة بالاقتدار؛ لأن تأنيث القوة هنا تأنيث غير حقيقي، والاقتدار والقوة معناهما واحد.

وفي سورة البروج «قرأ الحسن، وعمرو بن عبيد، وابن وثاب، والأعمش، والمفضل، عن عاصم والأخوان<sup>(٢)</sup> «المجيد» بخفض الدال، وحجّتهم أنه صفة للعرش<sup>(٣)</sup>، ومعنى «المجيد» الرفيع.

ويقول النحاس: إن «بعض النحويين يستبعد الخفض؛ لأن المجيد معروف من صفات الله جلّ وعزّ... ولكن القراءة بالخفض جائزة على غير الجوار، على أن يكون التقدير إنّ بطش ربك المجيد<sup>(٤)</sup>».

ففي سورة البروج، والذاريات «خفض» المجيد، و«المتين» بالقرب والجوار<sup>(٥)</sup>.

فالقارئ هنا راعى العنصر الثاني من التركيب الإضافي، وهو المضاف إليه المجرور، ليحدث نوعاً من الانسجام الصوتي بين المتجاورين، مع أن الصفة هنا ترتبط بالعنصر الأول من التركيب الإضافي وهو «ذو» المرفوع، لذلك قرئ أيضاً «ذو العرش المجيد» بالرفع على أنه صفة لـ «ذي العرش».

(١) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن ٢٥٢/٤.

(٢) أبو حيان، البحر المحيط ٤٤٦/١٠.

(٣) ينظر: الفراء، معاني القرآن ٢٥٤/٣، العكبري، التبيان في إعراب القرآن، القسم الثاني ص ١٢٨٠، الزمخشري، الكشاف ٧٣٣/٤، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع ص ٣٦٧.

(٤) أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن ١٩٥/٥.

(٥) الخليل بن أحمد، كتاب الجمل في النحو ص ١٧٥.



والقول بالجر على الجوار - في الآيتين السابقتين - من الناحية الإعرابية يغنينا عن التأويل مثل: تأويل القوة بمعنى الحبل، أو بمعنى الاقتدار في سورة الذاريات، وخصوصاً أن الجر على الجوار في القرآن الكريم جاء في مواضع كثيرة<sup>(١)</sup>.

ومن أمثلة الخفض على الجوار أيضاً في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [سورة يوسف/ من الآية ١٨]، فقد خُفِضَتْ كلمة «كذب» في الآية السابقة - على القرب والجوار؛ لأنها جاورت كلمة مجرورة، ليحدث الانسجام الصوتي بين الكلمتين المتجاورتين. «ومجازه "كذباً" على معنى: وجاءوا كذباً على قميصه بدم»<sup>(٢)</sup>.

فلا يمكن أن يوصف الدم بالكذب، والمعنى - والله أعلم - أنهم جاءوا على قميصه كون حالهم كاذبين بدم، ويؤكد ذلك قول الزمخشري، «وقرئ "كذباً" نصباً على الحال بمعنى جاءوا به كاذبين»<sup>(٣)</sup>.

فكلمة «كذب» تصف حالتهم وقت مجيئهم، ولكنها عندما جاورت كلمة «دم» المجرورة، راعى القارئ حالة قرب الجوار، التي تبيح الاتفاق الحركي بين المتجاورين، لتحديث المماثلة الصوتية بينهما.

## ٢- في الشعر:

وكما ظهر أثر الجوار في باب النعت في النثر، جاء أيضاً في الشعر، وأمثلة ذلك:

(١) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، القسم الأول، ص ٤٢٢.

(٢) الخليل بن أحمد، كتاب الجمل في النحو ص ١٧٥.

(٣) الزمخشري، الكشاف ٤٥١/٢.

- قول امرئ القيس :

كأن ثبيراً في عرائن وبله كبير أناس في بجاد مُزمل<sup>(١)</sup>

فقد جاءت كلمة «مزمل» مجرورة لمجاورتها كلمة «بجاد» ليحدث نوع من الانسجام الصوتي بينهما، مع أن كلمة «مزمل» نعت لـ «كبير»، وكان حقّها الرفع إتباعاً لحركة المنعوت، إلا أنها جاءت تابعة لما يجاورها في حركة الجر.

ويرى ابن جني - في البيت السابق - أن الجر ليس على الجوار، والأصل عنده «مزمل فيه»، فحذف حرف الجر، فارتفع الضمير، فاستتر في اسم المفعول<sup>(٢)</sup>.

وما ذهب إليه ابن جني يتضح فيه التكلف والبعد عن الواقع اللغوي لما فيه من القول بالحذف والاستتار؛ لأن الشاعر أثر الجانب الإيقاعي للغة، والذي يحرص عليه أكثر من حرصه على قواعد اللغة، فجاءت كلمة «مزمل» منسجمة مع ما يجاورها في التوافق الحركي الذي يساعد على انسجام الأداء الموسيقي للكلام.

وإذا كان الجر على الجوار ظاهرة لغوية جاءت في المستوى الشري للكلام، فالأولى أن تظهر في الشعر؛ لأن الشعر يعتمد على الإيقاع الموسيقي في بنائه.

(١) ينظر: الشعالي، فقه اللغة ص ٣٤٧، والخليل بن أحمد، كتاب الجمل في النحو ص ١٧٦، وابن هشام، مغني اللبيب ٧٨٨/٢، ورواية البيت عنده «كأن أبانا».

(٢) ابن جني، الخصائص ٢٢١/٣.

- وقول الخطيئة:

فإياكم وحيّة بطن وادٍ هموز النَّاب ليس لكم بَسِي<sup>(١)</sup>

فكلمة «هموز» نعت لـ «حيّة» وكان حقّها النصب، إلا أن الناطق راعى هنا حرمة الجوار، وفضّل التشاكل اللفظي بين المتجاورين «وادٍ وهموز»، فنطق الكلمة مجرورة، ليحدث نوعاً من الانسجام الصوتي بينهما؛ لأن النصب لا يكسر البيت. وإنّما اختار الجر هنا رعاية لقرب الجوار ورغبة في تحقيق التوافق الحركي بين المتجاورين.

- وقول الشاعر:

كأنّما ضربتُ قُدامَ أعينها قطنًا بمُستَحْصَدِ الأوتارِ محلّوج<sup>(٢)</sup>

فكلمة «محلّوج» نعت لـ «قطنًا» وكان حقّها النَّصب؛ لأنها نعت لمنسوب، إلا أنّها جرّت على الجوار، لتناسب ما قبلها من الناحية اللفظية، وليتم الانسجام الصوتي بينهما.

- وقول الشاعر:

كأنّ نسجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ<sup>(٣)</sup>.

فخفض الشاعر كلمة «المُرْمَلِ» لمجاورتها كلمة «العنكبوت» المخفوضة

(١) ابن جني، الخصائص ٣/ ٢٢٠، والمنصف ص ٢٨٩.

(٢) ابن الأنباري، الإنصاف، ت محمد محيي الدين عبد الحميد، د. ت ٦٠٣/٢-٦٠٤. المسألة ٨٤، والخليل بن أحمد، كتاب الجمل في النحو ص ١٧٦. وفيه «كأنّما خالطت».

(٣) ينظر: ابن جني، الخصائص ٣/ ٢٢١، وابن الأنباري، الإنصاف ٢/ ٦٠٥، المسألة ٨٤.

ليحدث نوعاً من التوافق الحركي، وكان حق الكلمة طبقاً للقواعد النحوية أن تنصب، فيقال: (المُرملاً)؛ لأنها نعت لمنصوب هو «نسيج»، إلا أن الشاعر راعى هنا التماثل اللفظي، المتمثل في كسرة العنصر الثاني من التركيب الإضافي وهو العنكبوت.

- وقول الشاعر:

أطوف بها لا أرى غيرها      كما طاف بالبيعة الراهب<sup>(١)</sup>

فقد جرّت كلمة «الراهب» في البيت السابق، لمجاورتها لمجرور، ليتحقق الانسجام الصوتي بين المتجاورين، وكان حقها أن تُرفع؛ لأنها تشغل وظيفة المسند إليه للفعل «طاف» إلا أن الشاعر راعى هنا حالة الجر لعلاقة المجاورة، ليحدث نوعاً من المماثلة الصوتية بين المتجاورين.

- وقول الشاعر:

فيا معشر العُزَّابِ إن حان شُرْبُكُمْ

فلا تشربوا ما حجّ لله راكب<sup>(٢)</sup>

فخفض الشاعر هنا كلمة «راكب» لمجاورتها لمجرور، ليتم الانسجام الصوتي بينهما، وكان حق كلمة «راكب» الرفع؛ لأنها فاعل للفعل «حجّ»، وقد راعى الشاعر حق الجوار، ففضل حالة الجر التي تُحدث الانسجام الصوتي على حالة الرفع التي تحافظ أيضاً على صحة الوزن.

(١) الخليل بن أحمد، كتاب الجمل في النحو ص ١٧٤-١٧٥ .

(٢) المرجع السابق ص ١٧٦ .

## ب- التوكيد:

جاءت حالة الجر على الجوار في باب التوكيد المعنوي، في قول الشاعر:

يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم

أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب<sup>(١)</sup>

فكلمة «كلهم» توكيد معنوي لـ «ذوي» وكان حقها النصب؛ لأن ذوي منصوب على المفعولية، إلا أنها جاءت مجرورة، لتناسب ما جاورها في حركة الجر، ولو كانت «كلهم» توكيد لـ «الزوجات» لقال الشاعر: كلهن، فجاء الجر هنا، ليتم التوافق الحركي بين المتجاورين.

ويقول الفراء في البيت السابق «أنشدني أبو الجراح بخفض كلهم، فقلت له: هلا قلت: كلهم- يعني بالنصب- فقال: هو خير من الذي قلته أنا، ثم استنشدته إياه، فأنشدني بالخفض»<sup>(٢)</sup>.

فالانسجام الصوتي بين المتجاورين «كلهم، والزوجات» هو الذي سيطر على سمع أبي الجراح. فالأحسن نصب التوكيد المعنوي «كلهم» ليتفق مع العنصر الأول من التركيب الإضافي وهو «ذوي» المنصوب على المفعولية.

لكن عندما طلب الفراء من أبي الجراح أن يعيد قراءة البيت نطق

(١) ابن هشام، شرح شذور الذهب ص ٣١١.

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب ٧٨٩/٢.



بالتوكيد مجروراً، وهذا يدل على مدى قوة الانسجام الصوتي واتفاق التنغيم الموسيقي بين المتجاورين عند المتكلم.

فالحوار الذي دار بين الفراء وأبي الجراح يدل على غلبة الإيقاع الموسيقي بين التوكيد المعنوي وما قبله «المضاف إليه» على الوجه النحوي الذي يتطلب نصب الكلمة «كلهم» لتتفق في اللفظ والمعنى مع المضاف المنصوب.

### ج- عطف النسق:

في القرآن الكريم:

ظهر أثر الجوار في بعض القراءات القرآنية، ومنه حالة الجر على الجوار في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة/ من الآية ٦]، فقد جرت كلمة «أرجلكم» في قراءة<sup>(١)</sup> أبي عمر، وابن كثير وحمزة ويحيى عن عاصم، وأبي جعفر، وخلف.

وجاء الجر هنا بسبب المجاورة، ليحدث الانسجام الصوتي بين المتجاورين عن طريق حرف العطف، ولأن الأرجل لا تمسح بل تغسل، رأى بعض المفسرين أن الوجه هو النصب بالعطف على الوجوه والأيدي، لأنها الأجزاء التي تغسل عند الوضوء.

ويرى الزمخشري<sup>(٢)</sup> أن المسح - في الآية السابقة - معناه مراعاة عدم

(١) ابن الأنباري، الإنصاف ٦٠٣/٢، المسألة ٨٤ .

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٧٨٩/٢ .

الإسراف في استعمال الماء، ووجوب الاقتصاد في صبّه على الأعضاء  
المغسولة، فكلمة «أرجلكم» مجرورة بالعطف على رءوسكم.

وهناك وجه آخر لجر كلمة «أرجلكم» هو أن يكون الجر بحذف جار  
محذوف «تقديره: وافعلوا بأرجلكم غسلاً، وحذف الجار وإبقاء الجر  
جائز»<sup>(١)</sup>.

والوجه السابق يتضح فيه التكلف، والقول بالحذف، أما الأخذ بالرأي  
الأول في الجر، وهو الحمل على الجوار، فيبعدنا عن القول بالتقدير  
وكذلك بحذف حرف الجر، فهو أقرب إلى الواقع اللغوي لعدم حاجته إلى  
التأويل.

ويرى ابن خالويه أن كلمة «أرجلكم» مجرورة بالعطف على  
«رءوسكم» لأن القرآن بيّن أن المسح على الرأس والرجل، ثم عادت السنّة  
للغسل، ولا يوافق على الجر يقول: «ولا وجه لمن ادّعى أن الأرجل  
مخفوضة بالجوار؛ لأن ذلك مستعمل في نظم الشعر للاضطراب وفي  
الأمثال، والقرآن لا يحمل على الضرورة، وألفاظ الأمثال»<sup>(٢)</sup>.

والإعراب الذي يعتمد فيه على الجر على الجوار «ليس بممتنع في  
القرآن لكثرته، فقد جاء في القرآن والشعر»<sup>(٣)</sup>.

فالجر على الجوار استعمال لغوي عرفه العرب، وقد جاء في كلامهم  
شعراً ونثراً، ولم يكن هناك ضرورة للقول بالجر على الجوار في بعض

(١) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، القسم الأول، ص ٤٢٤.

(٢) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص ١٢٩.

(٣) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، القسم الأول ص ٤٢٢.

الأبيات، وكان الانسجام الصوتي بين المتجاورين هو الدافع إلى وجود حالة الجر، مثال ذلك قول «زهير»:

لعب الرياح بها وغيرها      بعدي سوافي المور والقطر<sup>(١)</sup>  
ومن العطف بالنصب على الجوار قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ  
وَشُرَّكَاءَكُمْ﴾ [سورة يونس/ من الآية ٧١]، فقد عطفت كلمة «شركاءكم» على  
«أمركم» بالنصب ليحدث نوع من الانسجام الصوتي بين المتجاورين؛ لأن  
الفعل «أجمع» لا يتسلط إلا على المعطوف عليه «أمركم» ولا يتسلط على  
المعطوف «شركاءكم»؛ لأنه لا يقال: أجمعت شركائي بل يقال: جمعت  
شركائي، فبدلاً من تقدير فعل يصح وقوعه في المعنى على كلمة «شركاء»  
يمكن أن يكون العطف قد روعي فيه قرب الجوار حتى لا نحتاج إلى القول  
بالتقدير.

فالعطف بالنصب في الآية السابقة إنما جاء للمجاورة<sup>(٢)</sup>.

### في النشر

هناك مواضع في العطف يجوز فيها وجهان هما:

- الحمل على اللفظ. - الحمل على الموضع.

ومن هذه المواضع العطف على خبر ليس المجرور بحرف جر زائد، أو  
خبر «ما» العاملة عمل ليس. مثال ذلك قولك:

ليس زيد بجبان ولا بخيلاً

(١) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٠٣، المسألة ٨٤.

(٢) ينظر: الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، ص ٣٤٧.

بالعطف على موضع خبر ليس ، ولقوة الانسجام الصوتي والمزاوجة بين المعطوف والمعطوف عليه ، يرى سيبويه أن التشاكل في اللفظ واتفاق المعنى هو الوجه في العطف على خبر الناسخ المجرور بحرف جر زائد .

فمع جواز النصب بالعطف على الموضع لاتفاق المعنى إلا أن هذه الحالة تفقد التشاكل اللفظي الذي يحدث عن طريق الانسجام الصوتي بين المعطوف والمعطوف عليه .

يقول سيبويه : « هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله ، وذلك قولك : ليس زيد بجبان ولا بخيلاً . . . والوجه فيه الجر ؛ لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين ، وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى ، وأن يكون آخره على أوله أولى ، ليكون حالهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء ، مع قربه منه »<sup>(١)</sup> .

ومما يجوز فيه وجهان أيضاً ، المعطوف على الاسم المخفوض بالمصدر في نحو : عجبت من ضرب خالد وعمر أو وعمران .

فيجوز هنا في المعطوف وجهان :

الأول : الجر على اللفظ ، والثاني : النصب على المعنى ؛ لأن خالداً مضروب ، فهو مفعول به ، والوجه الجر للجمع بين التشاكل في اللفظ بين المتجاورين ، واتفاق المعنى ، « وإذا حصل اللفظ والمعنى كان أجود من حصول المعنى وحده »<sup>(٢)</sup> .

(١) سيبويه ، الكتاب ١/ ٦٦-٦٧ .

(٢) ابن يعش ، المفصل ٦/ ٦٥ .



فحالة الجر في المثال السابق هي الوجه؛ لأنها تحقق الانسجام الصوتي بين المتجاورين، وفي الوقت نفسه تتفق مع المعنى المراد من الكلام، والذي ساعد على حدوث الجر هنا هو قرب الجوار.

ولقرب الجوار أثر في تحديد الوظيفة النحوية، وبالتالي الحالة الإعرابية في باب العطف.

فإذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد جملة فعلية، فالوجه نصبه على المفعولية، حتى يحدث نوع من التساكل والتوافق في عطف الجمل، والسبب في ذلك يرجع إلى قرب الجوار، ففي قولك:

رأيت زيدا وعمراً كلمته

ورأيت عبد الله وزيداً مررت به

يقول سيبويه: «وإنما اختير النصب ههنا؛ لأن الاسم الأول مبني على الفعل، فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم، إذ كان يبنى على الفعل، وليس قبله اسم مبني على الفعل ليجري الآخر على ما جرى عليه الذي يليه قبله، إذ كان لا ينقض المعنى لو بنيت على الفعل. وهذا أولى أن يحمل عليه ما قرب جواره منه»<sup>(١)</sup>.

ففي المثال الأول السابق:

رأيت زيدا وعمراً كلمته. نجده يتكون من:

فعل + فاعل + مفعول + عاطف + مفعول + فعل + فاعل + مفعول

(مبني عليه) (مبني) (جملة مفسرة)

(١) سيبويه، الكتاب ١/ ٨٨-٨٩.



وهنا يختار سيبويه، نصب الاسم الواقع بعد حرف العطف مع جواز رفعه، وسبب اختيار النصب عنده يرجع إلى المحافظة على التشاكل بين الجملتين، حتى تُعطف جملة فعلية على أخرى فعلية، وهنا يحدث نوع من التناسق والتشاكل في العطف بين جملتين من نوع واحد، وهو ما عبّر عنه سيبويه بقوله: «فكان أن يكون الكلام على وجه واحد أقرب في المأخذ»<sup>(١)</sup>.

مما تقدّم نلاحظ أن سيبويه قد أولى أهمية كبيرة لظاهرة القرب والمجاورة، وأنها شغلت حيزاً كبيراً من تفكيره عند تقعيده للقواعد النحوية من خلال التراكيب المتعدّدة، وأنه كان يفاضل بين حالتين من الإعراب بسبب المجاورة، وكذلك لإحداث نوع من التوافق والتشاكل بين الجمل بعضها ببعض، مع أن المحافظة على التشاكل ألجأه إلى تقدير عنصر أو أكثر خارج نطاق التركيب المنطوق، أي البنية السطحية للكلام. وهذا التقدير كان بعيداً في التفسير عن روح اللغة وطبيعتها، والسبب في القول بالتقدير يرجع إلى الاهتمام الشديد بنظرية العامل.

والذي ساعد على حدوث التشاكل بين الجملتين في نحو:

قام زيد وعمراً كلمته

هو المجاورة بين الاسم المشغول عنه، والجملة المتقدمة عليه، يقول العكبري في المثال السابق: «استحسنوا النصب بفعل محذوف لمجاورة الجملة اسماً قد عمل فيه الفعل»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) سيبويه، الكتاب ٨٩/١.

(٢) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، القسم الأول ص ٤٢٣.

## في الشعر:

وللجوار أثر أيضاً في باب عطف النسق في المستوى الشعري للكلام،  
كما في قول زهير:

لعب الرياحُ بها وغيّرَها      بعدي سوافي المورِ والقطرُ<sup>(١)</sup> .

فكلمة «القطر» في البيت السابق، معطوفة على سوافي المرفوعة،  
وكان حقّها الرفع، إلا أنها جاءت مجرورة مراعاة للجوار بينها وبين  
«المور»، ليحدث التوافق الحركي بينهما، فالانسجام الصوتي بين المتجاورين  
هو الذي أدّى إلى جرّ كلمة «القطر».

ولا يجوز عند الكوفيين أن تكون كلمة «القطر» معطوفة على المور  
وهو الغبار، «لأنه ليس للقطر سوافٍ كالمرور حتى يعطفه عليه»<sup>(٢)</sup> .

ويرى ابن الأنباري أن كلمة «القطر» معطوفة بالجر على «المور»، ولا  
حجة للكوفيين عنده في قولهم: لا يجوز أن تكون كلمة القطر معطوفة  
على «المور»؛ لأنه ليس للقطر سواف، ويجوز عند ابن الأنباري «أن يكون  
قد سمي ما تسفيه الريح منه وقت نزوله سوافي، كما يسمى ما تسفيه  
الريح من الغبار سوافي»<sup>(٣)</sup> .

ولو أخذنا بحق الجوار في التوافق الحركي بين المتجاورين، لأرشنا  
أنفسنا من عنت التأويل وغرابة التكلف.

---

(١) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٠٣، المسألة ٨٤ .

(٢) المرجع السابق ٢/٦٠٤، المسألة ٨٤ .

(٣) المرجع السابق، ٢/٦١٥، المسألة ٨٤ .

- وقول الفرزدق:

ولكن نصفاً لو سببتُ وسبني

بنو عبد شمس من منافٍ وهاشم<sup>(١)</sup>

فقد جرّ الفرزدق كلمة «هاشم» لمجاورتها «مناف»، وكان حقّها الرفع؛ لأنها معطوفة على مرفوع هو كلمة «بنو» ولكن خفض هنا جاء بسبب قرب الجوار، حتى يحدث نوع من الانسجام الصوتي بين المتجاورين.

ومن أثر الجوار في العطف بالنصب قول الشاعر:

يا ليت شيخك قد غدا      متقلداً سيفاً ورمحاً<sup>(٢)</sup>

فقد عطف الشاعر في البيت السابق كلمة «رمحاً» بالنصب على كلمة «سيفاً» حتى يحدث التوافق الحركي بينهما عن طريق الفتحة و«الرمح لا يتقلد، وإنما قال ذلك لمجاورته السيف»<sup>(٣)</sup>.

فالرمح هنا لا يصح تسليط العامل عليه؛ لأن الرمح لا يتقلد، بل يتقلد السيف، فالقول بالعطف بالنصب على الجوار يغنينا عن البحث عن عامل يصح تسليطه على الرمح أو القول بالتضمن ليصح تسليط العامل المقدّر على الكلمتين معاً.

---

(١) ينظر: سيويه، الكتاب ١/٧٧، والمبرد، المقتضب ٤/٧٤، وابن الأنباري، الإنصاف ١٣/٨٧، المسألة ١٣.

(٢) ينظر: الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية ص ٣٤٧، وابن الأنباري، الإنصاف ٢/٦١٢، والمسألة ٨٤. وفيه يروي الشطر الأول: يا ليت بعلك في الوغى.

(٣) ينظر: الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية ص ٣٤٧.

وعدم إمكان تسليط العامل على المعطوف، وضرورة البحث عن عامل يعمل في المعطوف جاء في بعض الأبيات الشعرية التي لو قلنا فيها بأثر الجوار، لأغنانا هذا القول عن التأويل والإغراق في التكلف.

مثال ذلك قول الشاعر:

إذا ما الغانيات برزن يوماً وزججن الحواجب والعيونا<sup>(١)</sup>

فلا يمكن تسليط العامل زججن على العيون، لعدم صحة المعنى، وهنا يُحتاج إلى تقدير عامل آخر يصح تسليطه على المعمول «العيون» والعامل المقدّر هنا خارج عن نطاق بنية الجملة مثل «كحلن»، ولو قلنا هنا بتأثير الجوار، وأن العيون نُصب لمجاورته الحواجب، لما احتجنا إلى القول بالتقدير.

ومثل قول الشاعر:

علفتها تبناً وماءً بارداً حتى شتت همالةً عيناها<sup>(٢)</sup>

والماء في البيت السابق لا يُعلف بل يُسقى، وهنا يقدر عامل يصح وقوعه على المعمول «ماء» أو يُضمّن الفعل الأول فعلاً آخر يصح تسلطه على المعطوف والمعطوف عليه معاً مثل: «أعطيتها» وإذا أخذنا بتأثير الجوار، وأن النصب جاء نتيجة للمجاورة حتى يحدث التوافق الحركي، لأغنانا هذا عن التقدير، والبحث عن التضمين.

فالناطق بمثل الجمل السابقة لا يعنيه في المقام الأول اتفاق المعنى بين

(١) ابن الأنباري، الإنصاف ٢/ ٦١٠، والمسألة ٨٤.

(٢) المرجع السابق ٢/ ٦١٣، المسألة ٨٤.



المعطوف والمعطوف عليه، أي صحة تسلط العامل الواحد المتفق في المعنى على كل منهما، بل كل ما يعنيه هو الاتفاق الحركي بين المتجاورين «المعطوف والمعطوف عليه» أي اتفاق النغمة الموسيقية، أما مرحلة التأمل وتحكم القواعد، فهي مرحلة تالية لتلقائية النطق باللغة، وهذه المرحلة يقوم بها المحققون من أهل اللغة، فيذهبون إلى تقدير عامل يصح تسلطه على المعطوف، أو تضمنين العامل الموجود عاملاً آخر يصح تسلطه على كل من المعطوف والمعطوف عليه حفاظاً منهم على نظرية العامل.

ويرى ابن هشام أن حركة كل من المعطوف والمعطوف عليه ليست أثراً للمجاورة «لأن العاطف يمنع من المجاورة»<sup>(١)</sup>.

ويذهب إلى أن المحققين يرون «أن الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف؛ لأن حرف العطف حاجز بين الاسميين، ومبطل للمجاورة»<sup>(٢)</sup>.

#### د- تنوين المنوع من الصرف:

صُرفت بعض الكلمات المنوعة من الصرف، لتمثيل ما جاورها من الناحية الصوتية، فكانت وحدة النغمة الموسيقية بين المتجاورين هي الدافع لصرف الكلمة، وقد ساعد قرب الجوار على ذلك.

من ذلك، قراءة نافع والكسائي<sup>(٣)</sup> وعاصم:

﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ [سورة الإنسان/ من الآية ٤].

(١) ابن هشام، مغني اللبيب، ٧٨٩/٢.

(٢) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٣١٢.

(٣) ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات ص ٦٦٣، والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، عيسى البابلي الحلبي بالقاهرة، د. ت ٢٧٥/٣.



بصرف كلمة «سلاسل» لتتناسب<sup>(١)</sup> صوتيًا مع كلمة «أغللاً» المجاورة لها.

«فالحجة لمن نوّن أنه شاكل به ما قبله من رؤوس الآي؛ لأنها بالألف، وإن لم تكن رأس آية»<sup>(٢)</sup>، وحجة أخرى أنه لما جاور جمعاً ينصرف أتبع الأول الثاني<sup>(٣)</sup>.

ومنه قراءة الأعمش<sup>(٤)</sup> بن مهران، بتنوين كلمتي «يغوث» و«يعوق» في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا وَنَسْرًا﴾ [سورة نوح/ آية ٢٣].

فَصَرَفَ كلمتي يغوث ويعوق- في الآية السابقة- جاء لتحقيق المماثلة الصوتية بينهما وبين ما قبلهما وما بعدهما، ليحدث الانسجام الصوتي بين الكلمات عن طريق التنوين.

ويرى الزمخشري أن قراءة التنوين هنا قراءة مشكلة لوجود سبب منع الصرف، ويقول: لعل الأعمش «قصد الازدواج فصرفهما لمصادفته أخواتهما منصرفات ودًّا وسواعًا ونسرًا»<sup>(٥)</sup>.

(١) ابن هشام، أوضح المسالك، ١٣٦/٤.

(٢) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص ٣٥٨.

(٣) ينظر: النحاس، إعراب القرآن ٩٧/٥، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، القسم الثاني ص ١٢٥٧.

(٤) ينظر: الزمخشري، الكشاف ٦١٩/٤، وأبو جعفر النحاس، إعراب القرآن ٤١/٥، وابن هشام، أوضح المسالك ١٣٦/٤، والصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٧٥/٣.

(٥) الزمخشري، الكشاف ٦١٩/٤.

ويرى أبو جعفر النحاس<sup>(١)</sup> أن القراءة بالتنوين لحن عند الخليل وسيبويه، وهي مخالفة للسواد الأعظم، وكذلك يرى ابن عطية أن قراءة الأعمش بالتنوين وهم لوجود سبب منع الصرف، وهو التعريف ووزن الفعل، ويردّ عليه أبو حيان<sup>(٢)</sup> قائلاً: أن ذلك ليس بوهم، وقد وافق الأشهب العقيلي ما ذهب إليه الأعمش، والتنوين هنا جاء لسببين:

١- «أنه جاء على لغة من يصرف جميع ما لا ينصرف عند عامة العرب، وذلك لغة حكاها الكسائي وغيره.

٢- أنه صُرف لمناسبة ما قبله وما بعده من المنون، إذ قبله «وداً ولا سواعاً» وبعده «نسراً».

فالعلة التي قال بها الزمخشري، وهي أن التنوين جاء للازدواج بين الكلمات، وكذلك ما قاله أبو حيان من أن ذلك التنوين يرجع إلى المناسبة الصوتية بين الكلمات المتجاورة هو وصف للواقع اللغوي، فالتنوين هنا جاء للتناسب الصوتي، وذلك مراعاة لقرب الجوار.

ومن التناسب الصوتي بين المتجاورين أيضاً تنوين كلمة قوارير في قراءة عاصم في رواية أبي بكر ونافع والكسائي<sup>(٣)</sup> في قوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآيَةٍ مِّنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا ۝١٥ قَوَارِيرًا مِّنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾ [الإنسان/ آية ١٥، ١٦]. ففي قوارير الأولى قرأها المدنيان وابن

(١) ينظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ٤١/٥.

(٢) أبو حيان، البحر المحيط ٢٨٦-٢٨٧/١٠.

(٣) ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص ٦٦٣.

كثير وخلف وأبو بكر بالتنوين، وفي قوارير الثانية، قرأها المدنيان والكسائي وأبو بكر بالتنوين<sup>(١)</sup> أيضاً.

فقد نونت كلمة «قوارير» الأولى لتناسب رءوس الآي ونونت كلمة «قوارير» الثانية، لإتباعها<sup>(٢)</sup> الأولى، ولقربها منها، وكراهية للمخالفة بينهما<sup>(٣)</sup>.

فقرب الجوار بين الكلمتين، ساعد على تنوين كلمة قوارير الثانية ليحدث بينهما نوع من الانسجام الصوتي.

ومن خلال ظاهرة الإعراب نجد أثراً للجوار في تحديد وظيفة الكلمة داخل الجملة، ففي نحو: ضرب موسى عيسى

يفتقد الاسمان في الجملة قرينة الإعراب، وبالتالي لا تتضح وظيفة الفاعلية من المفعولية، وعندئذ تساعد علاقة الجوار على تحديد الوظيفة الخاصة بكل اسم، فالاسم القريب من الفعل هو الذي يشغل وظيفة الفاعل، والتالي له هو المفعول أي عن طريق الرجوع إلى أصل تركيب عناصر الجملة الفعلية.

يقول الرازي، في نحو: ضربت سلمى سعدى: «إنه ليس في إعراب اللفظ ولا في معناه، ما يجعل أحدهما بالفاعلية أولى من الآخر، فاعتبروا المجاورة، فقالوا؛ الذي يلي الفعل أولى بالفاعلية»<sup>(٤)</sup>.

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٩٥.

(٢) ينظر: الزمخشري، الكشاف ٤/ ٦٧١.

(٣) ينظر: ابن خالوية، الحجة في القراءات السبع، ص ٣٥٨.

(٤) فخر الدين الرازي: المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق د. جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت ٣/ ٤٩.

وفي نحو: أعطى زيد خالدًا بكرًا

لا يوجد في اللفظ ما يساعد على تحديد المفعول الأول من الثاني، وهنا يتدخل عامل قرب<sup>(١)</sup> الجوار، لتحديد أيهما يكون المفعول الأول، فما جاور الفاعل هو المفعول الأول.

### ثانيًا: نظرية العامل،

تأثر النحاة بالعلة الفلسفية التي ترتبط بالمعلول، وأخضعوا التراكيب اللغوية لهذا المنهج الفلسفي الذي يهتم بالعلة.

«وكما أنه لا تجتمع علتان على معلول واحد، لا يجتمع عاملان على معمول واحد»<sup>(٢)</sup>.

إن فكرة العمل فكرة جاءت عن طريق تأثر النحويين بمنهج الفلسفة والمنطق، فهي فكرة بعيدة عن طبيعة اللغة، وقد أثرت أثرًا بالغًا في تحليل عناصر الجملة، وأخضعتها لفكرة العلة والمعلول والتي نابت عنها فكرة العامل والمعمول. وراح النحاة يبحثون عن أثر هذا العامل، ورأوا أن العلة تسبق المعلول وجودًا، وكذلك العامل قبل المعمول.

وقد قامت بعض الأبواب النحوية على فكرة العمل، والبحث عن المعمول لكل عامل، ومن هذه الأبواب بابا التنازع والاشتغال.

وقد ظهر أثر الجوار في تحديد العامل في المعمول المتنازع عليه.

(١) فخر الدين الرازي: المحصول في علم أصول الفقه، ٤٩/٣.

(٢) د. مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص ٢٢٩-٢٣٠.



والتنازع هو أن يتقدم عاملان فصاعداً، ويتأخر عنهما معمول فصاعداً، كل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى.

فإذا تنازع عاملان على معمول واحد، كان العامل عند البصريين منهما الثاني لقرب جواره من الم معمول، ولسلامته من الفصل بين العامل ومعموله، فللجوار أثر واضح في تحديد العامل في لفظ الم معمول، ففي قولهم:

ضربت وضربني زيد .

وضربني وضربت زيدا

يقول سيبويه: «وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره، وأنه لا ينقض معنى، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزید»<sup>(١)</sup>.

ويذهب سيبويه<sup>(٢)</sup> إلى أنه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع.

فالمثال الأول السابق وهو:

ضربت وضربني زيد يتكون من:

فعل + فاعل + ... + عاطف + فعل + مفعول + فاعل

{المفعول هنا في الجملة الأولى، هو ضمير الفاعل في الجملة الثانية}.

والمثال الثاني السابق وهو:

ضربني وضربت زيدا يتكون من:

فعل + مفعول + ... + عاطف + فعل + فاعل + مفعول.

{الفاعل في الجملة الأولى هو ضمير المفعول في الجملة الثانية}

---

(١) سيبويه، الكتاب ٧٤/١ .

(٢) المصدر السابق والصفحة نفسها.



فالتنازع هنا يقوم أساساً على فكرة العمل ، لذلك سُمي باب  
الإعمال<sup>(١)</sup> ، غير أن سيويه يولي المعنى اهتماماً كبيراً في جواز حذف أحد  
عناصر الجملة ، وكذلك لعلم المخاطب بظروف الكلام وملا بساته .

والفعل لا يعمل في اسم واحد عملين مختلفين كالنصب والرفع ،  
والاسم لا يؤدي وظيفتين مختلفتين في وقت واحد .

والقول بالتنازع واللجوء إلى التقدير يرجع إلى التمسك بنظرية  
العامل ، والبحث عن عامل لكل معمول في التركيب اللغوي .

ومن ثم اتفق الفريقان {البصريون والكوفيون} على جواز أحد  
العاملين واختلفا في أيهما يقوم بوظيفة العمل ، فاختار البصريون الثاني  
لقرب الجوار ، ولأنه لا ينقض المعنى ، فقد ربط سيويه بين العمل وعدم  
نقض المعنى ، كما أشار أيضاً إلى أهمية وضوح المعنى لدى المخاطب ،  
والذي عن طريقه يجوز حذف أحد عناصر الكلام ، واختار الكوفيون  
الأول لسبقه .

وقد عبّر المبرّد عن رأي البصريين في أنهم يرون إعمال الآخر لقربه  
من المعمول ، فقال في باب من إعمال الأول والثاني :

«وذلك قولك : ضربت وضربني زيد

ومررت ومرّ بي عبدُ الله

... فهذا اللفظ هو الذي يختاره البصريون ، وهو إعمال الفعل الآخر

---

(١) ينظر: ابن هشام ، أوضح المسالك ١٨٦/٢ .

في اللفظ . وأما المعنى فقد يعلم السامع أن الأول قد عمل كما عمل الثاني ، فحذف لعلم المخاطب . . . وإنما اختاروا إعمال الآخر ؛ لأنه أقرب من الأول»<sup>(١)</sup> .

وقد أيد بعض النحويين رأي البصريين في إعمال العامل الثاني منهم ابن يعيش الذي يرى أن إعمال الثاني هو «مقتضى القياس»<sup>(٢)</sup> لقربه من المعمول ومحافظة على المعنى .

وكذلك ابن مالك الذي يرى أن العامل الثاني الأقرب هو الأحق<sup>(٣)</sup> بالعمل .

ويرى الكوفيون أن العامل الأول أولى بالعمل لتقدمه ، ولسلامته من تقديم مضمرة على مفسره ، إلا أن الفراء من الكوفيين يرى أن الاسم المتأخر يمكن أن يكون معمولاً للعاملين جميعاً ، إن اتفقا في الإعراب المطلوب ، مثل : «قام وقعد زيد»<sup>(٤)</sup> فجعل «زيد» مرفوعاً بالفعلين .

وما ذهب إليه الفراء يتفق مع روح اللغة ، ومع المنهج الوصفي للظاهرة اللغوية ؛ لأنه يصف الواقع اللغوي المنطوق .

ويبين سبويه أهمية الفاعل في الجملة ، وعدم احتياجها للمفعول ، فيقول : «وكذلك تقول : ضربوني وضربتُ قومك ، إذا عملت الآخر ، فلا بد في الأول من ضمير الفاعل لئلا يخلو من فاعل ، وإنما قلت :

(١) المبرد ، المقتضب ٧٢/٤ - ٧٣ .

(٢) ينظر : ابن يعيش ، المفصل ٧٨/١ ، ٧٩ .

(٣) ابن مالك ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٨٦ .

(٤) المرجع السابق والصفحة نفسها .

ضربتُ وضرَبَنِي قَوْمُكَ: فلم تجعل في الأول الهاء والميم؛ لأن الفعل قد يكون بغير مفعول، ولا يكون الفعل بغير فاعل<sup>(١)</sup>.

فسيبويه يرى - في النص السابق - أنه عند إعمال العامل الثاني، فإن العامل الأول يظهر فيه ضمير المعمول الثاني، فإن كان فاعلاً فلا بد من وجوده مضمراً، حتى لا يخلو الفعل من فاعل، وإذا كان مفعولاً جاز حذفه؛ لأنه فضلة يمكن الاستغناء عنها بنائياً.

فسيبويه يفرّق هنا بين عنصرين من عناصر الجملة، الأول منهما هو العنصر العمدة، والثاني هو الفضلة، فالأول أساسي؛ لأنه ركيزة هامة في البنية الأساسية للجملة، لا غنى عنه في دائرة الإسناد، أما الثاني فهو فضلة يمكن الاستغناء عنه لخروجه من دائرة الإسناد، والتي عن طريقها يتم معنى البنية الأساسية للجملة.

فقد اختار سيبويه في باب التنازع إعمال العامل الثاني لقربه من المعمول، ولسلامة الفصل بين العامل والمعمول، بشرط ألا يؤدي هذا العمل إلى نقض المعنى.

مما تقدّم يتضح اهتمام سيبويه في التنازع ببعض الأمور وهي:

١- العناية بعناصر نظرية العامل، وذلك عن طريق إعمال العامل المجاور للمعمول.

٢- الاهتمام بصحة المعنى المراد من الكلام.

---

(١) سيبويه، الكتاب ٧٩/١.

٣- جواز حذف أحد عناصر التركيب اعتماداً على وضوح المعنى من خلال السياق، وعلم المخاطب.

وكما ظهر أثر الجوار في إعمال العامل الثاني في النشر، ظهر أيضاً في الشعر، وأمثله ذلك:

- قول الفرزدق:

ولكن نَصُفاً لو سببتُ وسبَّني

بنو عبد شمس من منافٍ وهاشم<sup>(١)</sup>

فقد أعمل الفرزدق العامل الثاني لقربه، وحذف معمول العامل الأول لفهمه من السياق؛ لأنه فضلة يمكن الاستغناء عنها، ولو أعمل الأول لقال: سببت وسبونني بني عبد شمس.

وهنا يكون قد فصل بين العامل «سب» ومعموله «بني» بجملة سبونني، وهذا قبيح<sup>(٢)</sup> عند سيويه.

- وقول طفيل الغنوي:

وكمّتا مدمّاةً كأن متونها

جرى فوقها واستشعرت لَوْنُ مذهب<sup>(٣)</sup>

---

(١) ينظر: سيويه، الكتاب ٧٧/١، والمبرد، المقتضب ٧٤/٤، وابن الأنباري، الإنصاف ٨٧/١ المسألة ١٣.

(٢) ينظر: سيويه، الكتاب ٧٦/١.

(٣) ينظر: سيويه، الكتاب ٧٦/١، وابن الأنباري، الإنصاف ٨٨/١ المسألة ١٣.

فقد أعمل الشاعر في البيت السابق العامل الثاني لقربه، ولو أعمل الأول لقال: جرى فوقها واستشعرته لونٌ مذهب، وقد فصل هنا بين الفعل والفاعل بجملة «واستشعرته».

- وقول رجل من باهلة:

ولقد أرى تَغْنِي به سيفانةٌ      تصبي الحليم ومثلها أصباه<sup>(١)</sup>

فقد أعمل الشاعر في البيت السابق العامل الثاني «تغني» لقربه من المعمول.

ودليل البصريين على أن العامل الثاني أولى بالعمل من الأول، النقل، والقياس<sup>(٢)</sup>. أما النقل، فقد جاء في القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف وكلام العرب نثراً وشعراً، كما ذكرنا من قبل. وقد سبق ذكر بعض الأمثلة من كلام العرب شعراً ونثراً، ونذكر هنا بعض الأمثلة من القرآن الكريم، ومثالا من الحديث النبوي الشريف.

#### • أمثلة من القرآن الكريم:

وردت بعض نصوص من القرآن الكريم التي تشتمل على صورة التنازع، وقد أعمل فيها العامل الثاني<sup>(٣)</sup> لقربه، مثال ذلك:

- قوله تعالى: ﴿آتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [سورة الكهف/ من الآية ٩٦].

فتنازع هنا فعلان «آتوني وأفرغ» معمولاً واحداً هو «قطراً»، وقد أعمل

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب ٧٧/١، وابن الأنباري، الإنصاف ٨٩/١ المسألة ١٣.

(٢) ابن الأنباري، الإنصاف ٨٧/١ المسألة ١٣.

(٣) ربّما يكون هذا هو ما دفع البصريين إلى القول بإعمال العامل الثاني.



الفعل الثاني «أفرغ» ولو أعمل الأول لقال: «آتوني أفرغه عليه قطراً»، لأنه لو أعمل الأول ذكر في الثاني كل ما يحتاج إليه حتى ولو كان فضلة.

- وقوله تعالى: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَءُوا كِتَابِيَهٗ﴾ [سورة الحاقة/ من الآية ١٩].

فقد تنازع في الآية السابقة، اسم الفعل «هاؤم» وفعل الأمر «اقرأوا» معمولاً واحد هو «كتابه» وأعمل العامل الثاني «اقرأوا» ولو أعمل الأول لقال: «هاؤم اقرأوه كتابيه».

- وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّاْ رُءُوسَهُمْ﴾ [سورة المنافقون / من الآية ٥].

فقد تنازع الفعلان «تعالوا» و«يستغفر» معمولاً واحداً هو «رسول الله»، وأعمل الثاني، فرفع «رسول» على الفاعلية، ولو أعمل الأول لقال: «تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله»؛ لأن الفعل «تعال» فعل لازم يتعدى بحرف الجر «إلى».

- وقوله تعالى:

﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [سورة النساء/ من الآية ١٧٦].

فقد تنازع الفعلان «يستفتونك» و«يفتيكم» معمولاً واحد هو «في الكلاله»، وقد أعمل الفعل الثاني، فأضمر في الأول المعمول المتعلق، ويرى الكوفيون<sup>(١)</sup> أن «في الكلاله» متعلق بـ «يستفتونك»، وهذا ضعيف؛ لأنه لو كان كذلك لقال: يفتيكم فيها في الكلاله. فالعامل هنا هو الثاني، ولو أعمل الأول لقال: «يستفتونك قل الله يفتيكم فيها في الكلاله».

(١) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، القسم الأول ص ٤١٣ ..

لأنه عند إعمال الأول يُذكر كل ما يحتاج إليه العامل الثاني، حتى ولو كان فضلة.

#### • ومثال الحديث الشريف:

قول الرسول ﷺ : « ونخلع ونترك مَنْ يَفْجُرُكَ »<sup>(١)</sup>.

فقد تنازع فعلان هما «نخلع، نترك» معمولاً واحداً هو «مَنْ»، وقد أعمل العامل الثاني «نترك» في الم معمول «مَنْ» وأضمر ضمير الم معمول في العامل الأول؛ لأنه فضلة يمكن الاستغناء عنها، ولو أعمل الأول لقال: «ونخلع ونتركه من يفجرك».

ومن أثر قرب الجوار في العمل قولهم:

خشت بصدرة وصدري.

فيجوز هنا في كلمة «صدر» المعطوفة وجهان من الإعراب:

الأول: الجر لمجاورته لمجرور بالباء الزائدة.

الثاني: النصب على المفعولية بالفعل «خشت» لأن الباء هنا زائدة.

ويرى سيويه أن وجه الكلام هو جرّ كلمة «صدر» المعطوفة لقربها من المجرور يقول في: خشت بصدرة وصدري.

أن الجر هو «وجه الكلام، حيث كان الجر في الأول، وكانت الباء أقرب إلى الاسم من الفعل، ولا ينقض معنى»<sup>(٢)</sup>.

(١) ابن الأنباري، الإنصاف ٨٧/١ المسألة ١٣.

(٢) سيويه، الكتاب ٧٤/١.

فسيبويه يبحث في الكلام عن عامل للمعمول، ويحدّده بأنه الثاني لقربه من المعمول، مع اهتمامه في الوقت نفسه بالمحافظة على المعنى المراد من الكلام. فمادام المعنى لا يُنقض، ولا يتغيّر مع إعمال العامل الثاني، فهو الأولى لجانب القرب وحرمة الجوار.

ويرى المبرد رأى سيبويه فيقول: إنّ الوجه أن تقول: خشنت بصدرك وصدر زيد، فتعمل الباء؛ لأنها الأقرب»<sup>(١)</sup>.

ويرى ابن يعيش أن الأجود هو جرّ كلمة «صدر» يقول: «ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة قولهم: خشنت بصدري وصدري زيد. فأجازوا في المعطوف وجهين أجودهما: الخفض فاختر الخفض وهنا حملاً على الباء، وإن كانت زائدة في حكم الساقط للقرب والمجاورة»<sup>(٢)</sup>.

وللجوار أثر في جزم جواب الشرط عند الكوفيين، فهو مجزوم عندهم لمجاورته فعل الشرط، فهو لازم له «لا يكاد ينفك عنه. فلما كان بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم، فكان مجزوماً على الجوار»<sup>(٣)</sup>.

كقوله تعالى:

﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [سورة الجن/ من الآية ١٣].

وقوله تعالى:

﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [سورة الروم/ من الآية ٣٦].

(١) المبرد، المقتضب ٧٣/٤.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل ٧٩/١.

(٣) ابن الأنباري، الإنصاف ٦٠٢/٢ المسألة ٨٤.

فجزم جواب الشرط على الجوار هو رأي الكوفيين، أما البصريون  
فلهم ثلاثة<sup>(١)</sup> مذاهب هي:

- ١- أن العامل في فعل الشرط وجواب الشرط هو حرف الشرط.
- ٢- أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في جواب الشرط.
- ٣- أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط.

#### ثالثاً: ظاهرة المطابقة [تأنيث الفعل مع الفاعل المؤنث].

يجب إلحاق الفعل تاء التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً في حالتين هما:

- ١- إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقي التأنيث ولم يفصل بينه وبين الفعل.

- ٢- إذا كان الفاعل ضميراً مستترًا يعود على حقيقي التأنيث أو مجازي التأنيث.

ففي نحو: قامت هند.

لا يجوز حذف تاء التأنيث؛ لأن الفاعل الحقيقي التأنيث جاور الفعل،  
فوجب التأنيث هنا يرجع إلى قرب الجوار بين الفعل والفاعل.

وفي نحو: الشمس طلعت وهند قامت

يجب ذكر تاء التأنيث؛ لأن الفاعل الضمير جاور الفعل، فإلحاق  
الفعل تاء التأنيث هنا يرجع إلى قرب الجوار بين المسند والمسند إليه، لذلك  
إذا فُصل بين الفعل والفاعل المؤنث الحقيقي بفواصل، أي زال الجوار

(١) ابن الأنباري، الإنصاف ٢/٦٠٢ المسألة ٨٤.



بينهما، جاز إلحاق التاء ولم يعد واجباً، بسبب عدم الجوار، مثل:

ما حضر ندوة الشعر اليوم إلا فاطمة.

يقول أبو البقاء العكبري في أثر الجوار بين الفعل والفاعل في وجوب إلحاق الفعل تاء التأنيث: «ألا ترى إلى قولهم: الشمس طلعت، وأنه لا يجوز فيه حذف التاء، لما جاور الضمير الفعل، وكذلك قامت هند، لا يجوز فيه حذف التاء، فلو فصلت بينهما جاز حذفها، وما كان ذلك إلا لأجل المجاورة»<sup>(١)</sup>.

ويقول العكبري أيضاً: «ومما راعت العرب فيه الجوار قولهم: قامت هند، فلم يجيزوا حذف التاء إذا لم يفصل بينهما؛ فإن فصلوا بينهما أجازوا حذفها، ولا فرق بينهما إلا المجاورة وعدم المجاورة»<sup>(٢)</sup>.

وقد يراعى في إلحاق الفعل تاء التأنيث علاقة الجوار بين المضاف والمضاف إليه، فالتركيب الإضافي وحدة لغوية واحدة تنشأ أصلاً عن علاقة المجاورة؛ لأن الأصل ألا يفصل بين المضاف والمضاف إليه، لشدة الارتباط التركيبي بينهما.

هذه العلاقة التجاورية تجعل كلاً من المضاف والمضاف إليه يتأثر كل منهما بالآخر «من حيث تأنيث الفعل مع فاعله أو نائبه وتذكيره»<sup>(٣)</sup>.

ففي قوله تعالى:

(١) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ٣٢٧/١-٣٢٨.

(٢) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، القسم الأول ص ٥٧٥.

(٣) د. عبد الفتاح أحمد الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، مكتبة الرشيد،

الرياض، ط. الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م ص ١٦.



﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [سورة الأعراف/ من الآية ٥٦].

جاء خبر إن مذكراً، مع أن اسم «إن» مؤنث، وذلك يرجع إلى اكتساب المضاف معنى التذكير من المضاف إليه «الله» وما كان هذا ليحدث لولا قرب الجوار بين المضاف المؤنث والمضاف إليه المذكر.

فعلاقة الجوار في الآية الكريمة السابقة هي التي ساعدت على مجيء الخبر مذكراً.

وقد ذكر العكبري أقوالاً كثيرة في عدم تأنيث كلمة «قريب» في الآية السابقة، فقال: «إنما لم تؤنث»؛ لأنه أراد المطر.

وقيل: إن الرحمة والترحم بمعنى.

وقيل: هو على النسب، أي ذات قرب، كما يقال: امرأة طالق.

وقيل: هو فعيل بمعنى مفعول، كما قالوا: لحية دهن، وكفّ خضيب.

وقيل: أراد المكان؛ أي إن مكان رحمة الله قريب.

وقيل: فرق بالحذف بين القريب من النسب وبين القريب من غيره<sup>(١)</sup>.

فالقول باكتساب المضاف التذكير من المضاف إليه عن طريق المجاورة يغنينا عن التأويلات والأقوال السابقة التي ذكرها العكبري.

وقد يلحق الفعل تاء التأنيث مراعاة لحالة الجوار بين المضاف المذكر والمضاف إليه المؤنث ففي قولهم: ذهبت بعض أصابعه.

«إنما أنت البعض؛ لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه»<sup>(٢)</sup>.

(١) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، القسم الأول ص ٤٢٣.

(٢) سيويه، الكتاب ٥١/١.

فعلاقة الجوار بين المضاف والمضاف إليه جعلت الأول يكتسب من الثاني التأنيث، ومن ثم جاز إلحاق الفعل تاء التأنيث مراعاة لقرب الجوار.

ومن إلحاق الفعل تاء التأنيث مراعاة لقرب الجوار قول الأعشى:

وتشرق بالقول الذي أذعنه      كما شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ<sup>(١)</sup>

فقد ألحق الفعل «شرق» تاء التأنيث، لاكتساب الفاعل «صدر» المضاف معنى التأنيث من المضاف إليه المؤنث «القناة» وذلك عن طريق الجوار بين المضاف والمضاف إليه.

- وقول الشاعر:

لما أتى خبر الزبير تَضَعُضَتْ      سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْحُشَعُ<sup>(٢)</sup>

فقد ألحق الشاعر الفعل «تضعضع» تاء التأنيث؛ لأن المسند إليه وهو كلمة «سور» المضاف اكتسب التأنيث من المضاف إليه «المدينة»، وذلك عن طريق الجوار.

وقد حذفت تاء التأنيث من كلمة «عشر» في قوله تعالى: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [سورة الأنعام/ من الآية ١٦٠].

مراعاة لحالة المضاف إليه «أمثالها». وكلمة أمثال مذكّرة «ولكن لما جاورت الضمير المؤنث أجرى عليها حكمه»<sup>(٣)</sup>.

فسبب حذف تاء التأنيث من كلمة «عشر» هو حدوث الجوار بين المضاف والمضاف إليه في كلمة «أمثالها».

(١) سيبويه، الكتاب ١/ ٥٣.

(٢) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، القسم الأول ص ٤٢٣.

(٣) المرجع السابق، والصفحة نفسها.

## نتائج البحث

يمكن أن نستخلص نتائج البحث في النقاط التالية :

### أ- في المستوى الصوتي،

للجوار أثر واضح في المستوى الصوتي، وذلك في المواضع الآتية :

١- اتفاق حركات الحرفين المتجاورين في بنية الكلمة لغرض إحداث نوع من التناسب الصوتي، عن طريق الإتياع، وهو ما يسمى في علم اللغة الحديث بالتوافق الحركي.

٢- الإدغام بين الحرفين المتجاورين، ليحدث نوع من المماثلة Assimilation، ويرجع ذلك إلى قرب المخرج بين الصوتين المتماثلين، مثل الإدغام الناقص بين النون المشكلة بالسكون والياء في نحو: من يقول. ومن الإدغام أيضاً إبدال لام هل وبل في حرف الراء مثل:

هل رأيت ← هرايت

٣- القلب، وهو قلب الحرف إلى حرف آخر مجاور له، مثل قلب حرف الباء إلى حرف آخر هو الميم؛ لاتفاق المخرج بينهما، والسبب في هذا الإقلاب هو علاقة الجوار بين النون الساكنة والباء التالية لها في نحو: (من بعد).

٤- الإبدال: وهو إبدال الحرف إلى حرف آخر ليتفق معه في بعض الصفات مثل: إبدال تاء الافتعال إلى صوت الطاء أو الدال، ليتفق مع فاء الكلمة في صفة التفخيم أو الجهر مثل: اصطبر، اذدهر.

## ب- المستوى الصرفي:

ظهر أثر الجوار في المستوى الصرفي الذي يتمثل في المحاذاة، وهو أن تكون كلمة بحذاء كلمة أخرى، فيتفقان في الوزن مثل:

- الغدايا والعشايا . - جائع نائع .

أو يكون اتفاق الوزن بين الكلمتين عن طريق تغير حركة بعض أحرف الكلمة مثل: رجس نجس .

## ج- المستوى النحوي:

ارتبط الجوار في المستوى التركيبي للكلام ببعض الظواهر النحوية وهي:



- ظاهرة الإعراب .

- ظاهرة العامل .

- ظاهرة المطابقة في النوع .

- ففي ظاهرة الإعراب ظهر أثر الجوار في اتفاق الحركة الإعرابية بين الكلمتين المتجاورتين في بعض الأبواب وهي: النعت، والتوكيد، وعطف النسق، وما لا ينصرف .

ولم تكن الحركة الإعرابية في الكلمة الثانية نتيجة لعامل من العوامل بل كانت سبباً ونتيجة لقرب الجوار، وقد ظهر هذا في القرآن الكريم، وكلام العرب شعراً ونثراً .

- كما أن صرف الممنوع من الصرف جاء ليحدث نوعاً من الانسجام الصوتي بين المتجاورين .

- كما ظهر أثر الجوار في تحديد وظيفة الاسم عند غياب القرينة الإعرابية، وعدم القدرة على تحديد الوظيفة الإعرابية للكلمة داخل الجملة.

- وفي ظاهرة العامل ظهر أثر الجوار في تحديد العامل في نقطتين:

١- في باب التنازع:

ففي باب التنازع ذهب البصريون إلى أن العامل في الاسم المتنازع فيه هو الثاني لقربه من المعمول، وقد جاء إعمال العامل الثاني في القرآن الكريم، وفي الحديث النبوي الشريف، وفي كلام العرب شعراً ونثراً.

٢- وفي أسلوب الشرط:

يرى الكوفيون أن جواب الشرط مجزوم بفعل الشرط بسبب علاقة قرب الجوار بينهما.

- وفي ظاهرة المطابقة ظهر أثر الجوار في مسألتين:

١- إلحاق الفعل تاء التأنيث وجوباً إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقي التأنيث، ولم يفصل بينه وبين الفعل بفاصل، أو كان الفاعل ضميراً يعود على حقيقي التأنيث أو مجازيه.

٢- اكتساب المضاف التذكير أو التأنيث من المضاف إليه لقوة الجوار بينهما فهما وحدة لغوية واحدة.

ويمكن أن نقول: إن أثر الجوار لا يمكن تجاهله، فقد ظهر أثره بوضوح في مستويات اللغة المتعددة الصوتية والصرفية والنحوية.



## المصادر والمراجع

- د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٧م.
- ابن الأنباري (كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٩٨٢م.
- الثعالبي (أبو منصور عبد الملك بن محمد) فقه اللغة وسر العربية، القاهرة، د. ت.
- ابن الجزري (أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي)، النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د. ت.
- ابن جني (أبو الفتح عثمان).
  - \* الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط. الثالثة ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
  - \* سر صناعة الإعراب، تحقيق محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاته، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
  - \* المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
  - \* المنصف لكتساب التصرف للمازني، تحقيق محمد عبد القادر، وأحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

- أبو حيّان (محمد بن يوسف) ، البحر المحيط، دار الفكر، بيروت ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
- ابن خالويه (الحسين بن أحمد) الحجة في القراءات السبع، تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ط. الرابعة ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.
- الخليل بن أحمد، كتاب الجمل في النّحو، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- الرازي (فخر الدين محمد بن عُمر بن الحسين)، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق: د. طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت د.ت.
- رمضان عبد التواب.
- \* التطور اللغوي، مكتبة الخانجي، دار الرفاعي بالرياض، ط الأولى ١٤٠٤هـ، ١٩٨٣م.
- \* المدخل إلى علم اللغة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط. الثانية ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر)، الكشاف، دار الكاتب العربي، بيروت، د.ت.
- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) الكتاب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.
- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر).
- \* الإتقان في علوم القرآن، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

\* الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد الإله نبهان، مطبوعات  
مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م.

■ الصّبّان (محمد بن علي) حاشية الصّبّان على شرح الأشموني، عيسى  
البابلي الحلبي بالقاهرة، د. ت.

■ د. عبد الفتاح أحمد الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم،  
مكتبة الرشيد، الرياض، ط. الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

■ العكبري {أبو البقاء عبد الله بن الحسين} التبيان في إعراب القرآن،  
تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجليل، بيروت، ط. الثانية  
١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

■ ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس).

\* الإثباع والمزاوجة، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي بالقاهرة،  
د. ت.

\* الصاحبى، تحقيق أحمد صقر، عيسى البابلي الحلبي بالقاهرة،  
د. ت.

■ الفراء {أبو زكريا يحيى بن زياد} معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت،  
ط. الثانية ١٩٨٠م.

■ القالي {أبو علي إسماعيل بن القاسم}، كتاب الأمالي، دار الكتب  
العلمية، بيروت، د. ت.

■ د. كمال محمد بشر، علم اللغة العام، القسم الثاني، الأصوات، دار  
المعارف بمصر ١٩٧٣م.

■ ابن مالك {أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله} تسهيل الفوائد  
وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي  
بالقاهرة ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م.

■ المبرد [أبو العباس محمد بن يزيد]، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق  
عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٨هـ.

■ ابن مجاهد [أبو بكر أحمد بن موسى] كتاب السبعة في القراءات،  
تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، ط الثانية ١٤٠٠هـ.  
■ د. محمود فهمي حجازي.

\* علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، دار غريب للطباعة والنشر  
والتوزيع، القاهرة، د. ت.

\* مدخل إلى علم اللغة، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة  
١٩٧٨م.

■ النحاس [أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل] إعراب القرآن،  
تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط. الثالثة  
١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م. مركز تحقيق كتاب في علوم إسلامي

■ ابن هشام [أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد].

\* أوضح المسالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،  
ط. الخامسة ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

\* شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،  
المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١هـ، ١٩١١م.

\* مغني اللبيب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة  
العصرية، بيروت، د. ت.

■ ابن يعيش [موفق الدين يعيش بن علي]، شرح المفصل، عالم الكتب،  
بيروت، د. ت.